الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعدادالطالب:كمال قريش

تحت عنوان

دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-دراسة حالة: وكالة المسيلة

لجنة المناقشة:

د/ حطي شاكر السراج	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/عطاالله ياسين	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/ ميمون الطاهر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

في هذا المقام لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل على نعمه التي أسبغها علينا ظاهرة

وباطنه حمدا كثيرا يليق بجلاله

كما أتقدم بالشكر الجزيل :

إلى الدكتور الفاضل عطا الله ياسين الذي نلنا شرف تأطيره لهذه المذكرة.

إلى الذي أعانني على جمع المادة العلمية الدكتور جباري عبد الرزاق

إلى كل من أعاني في هذا البحث ولو بكلمة طيبة

أدعو الله أن يجازيهم عنا خير الجزاء

قريش كمال

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي قال عز وجل فيهما "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى نبع الحنان وحضن الأمان، إلى أمي الغالية –أطال الله في عمرها–

إلى الذي كان لي السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الآن، أبي –أطال الله في عمره–

إلى ذراعي الأيمن مصدر فرحتي وحقيبة أسراري زوجتي نورة .

إلى قرة العين إخوتي وأخواتي.

إلى جميع أفراد العائلتين ومن تجمعني بهم علاقة النسب والمصاهرة.

إلى من شد الله بهم أزري طيلة هذا البحث فكانوا نعم المعين عليه:

الدكتور عثمان قريش،والأستاذ العيد لعمارة،والمهندس حمزة بن جودي والأستاذ لزهر بن جودي

إلى جميع الزملاء والأصدقاء.

وإلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة .

قريشي كمال

الموضوع	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
قائمة الرموز و المختصرات	VII
مقدمة	أ– ث
الفصل الأول: الدراسة النظرية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	5 – 28
تمهيد	05
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وضيغ التمويل	06
المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	06
المطلب الثاني: صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل	10
المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الأول: – الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	15
المطلب الثاني:مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها	24
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة في إنشاء المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	51–29
تمهيد	29
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وصيغ التمويل –فرع المسيلة–	30
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ – فرع المسيلة–	30
المطلب الثاني: صيغ تمويل والمؤسسات المنشأة بدعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – المسيلة–	33
المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والتحليلية لعملANSEJ –فرع المسيلة – (2010–2018)	35
خاتمة الفصل	51
الخاتمة	52
قائمة المراجع	54
الملاحق	56

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	الهيكل المالي القديم لصيغة التمويل الثنائي	11
(1– 2)	الهيكل المالي القديم لصيغة التمويل الثلاثي	12
(1–3)	الهيكل المالي الجديد صيغة التمويل الثنائي	13
(1–4)	الهيكل المالي الجديد صيغة التمويل الثلاثي	14
(1–5)	تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	17
(1–6)	تطور معدل البطالة من 1990–2015	23
(2–1)	الهيكل المالي للتمويل الذاتي	33
(2–2)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	33
(2–3)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	34
(2–4)	عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة 2010–2018	35
(2–5)	تطور المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة للفترة (2010–2018	37
(2– 6)	تطور الحصيلة الإجمالية للتمويل الثنائي والثلاثي لولاية المسيلة (2010–2018	39
(2–7)	عددا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة ومناصب العمل المستحدثة (2010–2018)	41
(2–8)	عدد المؤسسات الممولة حسب القطاعات في كل السنة (2010–2018)	43
(2–9)	عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس والمستوى التعليمي لكل سنة (2010 –2018)	45
(2–10–1)	الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية لكل سنة حسب القطاعات(2010–2018)	47
(2–10–2)	الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية حسب صيغة التمويل لكل قطاع 2010–2018	47
(2–11)	توزيع الحصة الإجمالية للمشاريع الممولة لكل سنة حسب الملحقات(2010–2018)	49

الرقم	العنوان	الصفحة
(1 –1)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	10
(1–2)	تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
(2 –1)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع المسيلة–	32
(2–2)	عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة(2010–2018)	36
(2– 3–1)	الحصيلة الولائية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة (2010–2018)	38
(2– 3–2)	الحصيلة الولائية للنسب المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة (2010–2018)	38
(2–4–1)	تطور التمويل بصيغتيه. (2010 –2018)	40
(2–4–2)	نسبة تطور التمويل بصيغتيه. (2010 –2018)	40
(2–5–1)	تنسبة وزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات (2010 –2018)	41
(2–5–2)	نسبة توزيع مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط (2010 –2018)	42
(2–6)	المشاريع الممولة حسب السنة والقطاعات (2010–2018	44
(2–7)	عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس و المستوى التعليمي (2010 – 2018)	46
(2–8)	الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية حسب صيغة التمويل لكل قطاع (2010–2018)	48
(2–9)	توزيع الحصة الإجمالية للمشاريع الممولة لكل سنة حسب الملحقات 2010–2018	49

الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	صيغ التمويل	56
02	الإعانات المالية والامتيازات الجبائية	57
3–4–5	المؤسسات المنشأة بالتمويل الثنائي	58
6–7–8	المؤسسات المنشأة بالتمويل الثلاثي	61
9–10–11	المؤسسات المنشأة حسب الجنس	64
12–13–14	المؤسسات المنشأة حسب بلديات الولاية	67

الرموز والمختصرات

الرمز	الكتابة الكاملة للرموز بالفرنسية
ANSEJ	**Agence Nationale de Soutien à l'emploi des jeunes**
PNR	**Prêt non rémunère**

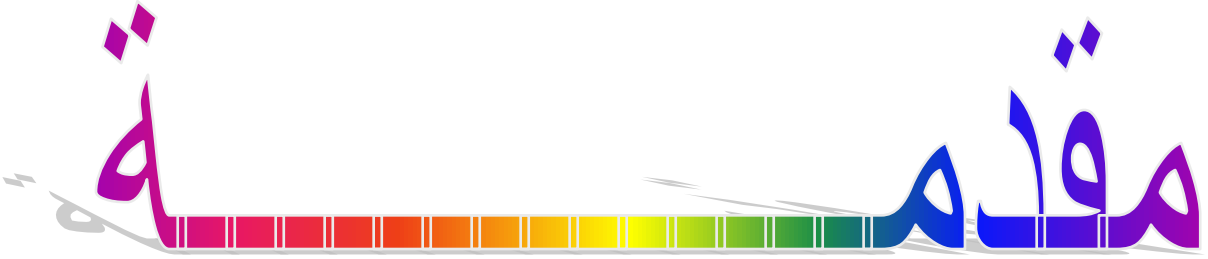
مقدمة

تعتبر الجزائر من الدول التي عرفت السياسة الاقتصادية فيها تحولات عميقة بداية من التسعينات، وأفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، والتي سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية، خاصة بعد ظهور الأزمة الاقتصادية بسب ضعف جهاز الإنتاج، الذي كان يعتمد على مؤسسات لا يمكن التوسع فيها لأنها تتطلب أموالا ضخمة لا يمكن توفيرها أمام مشكلة المديونية خاصة بعد إفلاس العديد من المؤسسات العمومية ،مما أدى إلى حل أغلبيتها وخوصصتها، وزاد هذا الأمر في تفاقم ظاهرة البطالة و بلوغها مستويات خطيرة من التطور الذي أدى إلى نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية لا يمكن تجاهلها، مما دفع الجزائر إلى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة فبدل السياسة القائمة على الصناعات والمؤسسات الكبيرة، أولت في توجهها الجديد أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أي المؤسسة التي يسهل تمويلها، وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وهذا لأهمية الاستثمار في مثل هذه المشاريع والدور الإيجابي الذي تقوم به من امتصاص للبطالة وتنمية الاقتصاد الوطني .

وفي هذا السياق أنشئت وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية، وترافق معها إصدار العديد من القوانين و إنشاء مجموعة من الهياكل التي تهتم خصيصا بتهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لتنمية هذه المؤسسات،وحتى تتخطى العقبات والمشاكل التي تقف وراء نموها وتطورها.

ومن أهم هذه الهياكل التي تعزز بها هذا المسعى إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، .وهذا ما يجرنا للبحث والاستقصاء لنحظى بجواب للإشكالية التالية :

أولا: إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كما يلي:

ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية وهي:

- ماذا نعني بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- لماذا اهتمت الجزائر بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي مختلف المعوقات التي تواجه إنشاء مثل هذه المؤسسات؟
- كيف تتم عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ جانبا كبيرا من الأهمية في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها العديد من الدول ولجزائر واحدة من هذه الدول ، وهذا سر الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات؛

– تعتبر مشكلة التمويل من أهم المعيقات التي تقف أمام إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال مختلف صيغ التمويل التي تقدمها على إزالة العقبات التمويلية التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في زيادة مستويات التشغيل وهذا من خلال تسهيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثا :أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي :

– محاولة تشخيص واقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني.

– بحث الجهود الجزائرية في هذا الإطار، أي في إطار توفير المناخ الملائم لنمو هذا القطاع، لتحقيق نمو وتنمية اقتصادية.

– إبراز المشاكل التمويلية التي تعاني منها هذه المؤسسات بالدرجة الأولى، و المشاكل القانونية والإدارية خاصة الجوانب التحفيزية بالدرجة الثانية.

رابعا: أهميةالدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من خلال :

– معرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق مؤسسات اقتصادية للعمل على التنمية المحلية؛

– سعي السلطات إلى إنشاء مؤسسات من خلال وضع وكالات لتمويلها وبالتالي توفير مناصب شغل والتخفيض من معدلات البطالة؛

خامسا :حدودالدراسة :

الإطارالمكاني:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة

الإطار الزماني :حددت الفترة الزمنية من 2010– 2018 للحصول على المعلومات والإحصائيات التي تخدم الموضوع وتساعد في تحليل دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات وخلق مناصب شغل.

الإطار الموضوعي :يتمحور الموضوع حول دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسيلة .

سادسا: منهج وأدوات الدراسة:

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية سيتم اختيار المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي يتناسب مع طبيعة ونوع الموضوع من خلال إبرازه لوصف الظاهرة المراد دراستها واستخلاص وتصوير أهم النتائج التي

يمكن التوصل إليها أما في الجزء التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التجريبي خلال الدراسة الميدانية، أما الأدوات المستعملة فتتمثل في برنامج معالج الجداولEXCEL إصدار 2016 ،وذلك لتجميع المعطيات في شكل جداول وأشكال بيانية من خلال عمليات إحصائية .

سابعا: الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات والمقالات العلمية والكتب، تم الاطلاع على بعض الدراسات الجامعية ضمن حقل الدراسة التي تناولت موضوع دورا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الآليات والاستراتيجيات التمويلية التي من شأنها أن تعمل على تطوير وتدعيم هذه المؤسسات، ومن أهم هذه الدراسات:

1-**دراسة الياس غقال** بعنوان :تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد يخضر ،بسكرة2009 .

وتناولت هذه الدراسة جانب تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة وتوصلت إلى إن الوكالة قد ساهمت من خلال الامتيازات الممنوحة خصيصا للمؤسسات المصغرة التي تنشأ في بعض المناطق من الوطن والتي يطلق عليها المناطق الخاصة في التنمية الإقليمية للجزائر.

2-**دراسة العايب ياسين** بعنوان:إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة متنوري،قسن طينة 2011؛

تطرقت هذه الدراسة العوامل المحددة للتمويل من مختلف المصادر، ومن ثم البحث عن إشكالية عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى سوق التمويل، وتوصلت إلى ، وضعف مميزات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة ضعف تحكمها في التكنولوجيا التي تساعد على جذب مؤسسات التمويل المتخصصة

3 - **دراسة عفاف لومايزية** بعنوان : تفعيل دور أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، 2017 ؛

تناولت هذه الدراسة تفعيل دور أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول، وقد توصلت إلى إن هناك أجهزة متخصصة تعندي بدعم ومرافقة المؤسسات وقد لعبت دورا تنمويا من خلال ما تقدمه .

ثامنا: هيكل البحث :

قصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، سيتم تقسيم البحث إلى فصلين، أحدهما نظري وآخر تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول : نتناول في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من نشأتها وتعريفها ومهامها، ثم هيكلها التنظيمي، لنتناول بعد ذلك صيغ التمويل القديمة والجديدة التي تقدمها الوكالة من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وجاء كل هذا في المبحث الأول من الفصل أما المبحث الثاني فقد تمحور حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بدء بذكر الإطار النظري لهذه المؤسسات، حيث جمعنا فيه أهم التعاريف الخاصة بتا، بالإضافة إلى خصائصها دون الإغفال عن ذكر أنواعها والأهمية التي تكتسيها لنقف عند مصادر تمويلها والمعوقات التي تعترض إنشاء مثل هذه المؤسسات.أما في **الفصل الثاني** فقد حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة ما بين 2010و2018حيث قمنا بإظهار عينة الدراسة، بالإضافة إلى البرامج والأدوات المستخدمة في حل الإشكالية المطروحة من خلال أداتي الإحصائيات وتحليل وثائق المؤسسة للوقوف على دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الأول

الجانب النظري لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تمهيد :

في ظل التغيرات الاقتصادية والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد اتجهت الجزائر كغيرها منالدول إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي بإقامة أجهزة حكومية وهيئات متخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها،وتم بذلك استحداث آليات خاصة مكلفة بتقديم المرافقة المالية "التمويل " الذي يشكل أداة لمكافحة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي ، والذي تهدف من خلاله إلى تنمية المهن الحرة، ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة وبالتالي توفير مناصب الشغل، ومنح الخدمات المالية التي تحتاج لها المشروعات الصغيرة من أجل تطوير نشاطاتها الاقتصادية عندما لا يقوم بذلك القطاع البنكي الكلاسيكي ، وفي هذا المسعى تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي تهدف إلى امتصاص البطالة لدى شرائح واسعة من الشباب البطال. وهذا ما سنسلط عليه الضوء في الجانب النظري من الدراسة من خلال المبحثين :

- **المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وصيغ التمويل**
- **المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..**

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وصيغ التمويل

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطويرا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة، وسوف نتطرق في هذا المبحث لمختلف الجوانب القانونية التي تتعلق بالوكالة، وكذا الصيغ التي تعتمدها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ وهيكلها التنظيمي: وفيه سنتحدث عن نشأتها وتعريفها والمهام التي أنشئت من أجلها متبوعة بهيكلها التنظيمي كما سنرى :

الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

1- **نشأتها:**أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ**بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296المؤرخ في08 سبتمبر 1996حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة،وجاء فيها ما يلي[1]: "عملا بأحكام المادة 16من الأمر 96-14المؤرخ 24جوان 1996تحدث هيأة ذات طابع خاص تَسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى فيصلب النص الوكالة".

2- **تعريفها:** تعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وحدد مقرا لوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي[2].

الفرع الثاني: مهامها وهيكلها التنظيمي

1- مهامها:لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 96-296على الأهداف و المهام المخولة للوكالة القيامبتا و عدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288المؤرخ في 06سبتمبر 2003وهو المرسوم التنفيذي الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم96-296.وقد أسندت للوكالة عند نشأتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296المهام التالية[3]:

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسبا لفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المادة 01 المرسوم التنفيذي رقم ،296- 96 المتعلق بـ الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 11سبتمبر1996 ، ص، 12.
2المرجع السابق ،المادة5 ، ص، 12.
3 المرجع السابق، المادة 06 ،ص ،12، 13.

- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار؛
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولى؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب وتعبئة القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل؛

كذلك يمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه أن تقوم بما يأتي:

- تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالحالشباب واستعمالها في الأجل المحدد وفق لتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثماري؛

أما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة والتي أوردها المرسوم التنفيذي رقم 03-288فتمثلت أساسا في تعديل البند الذي ينص على« تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم »وعوضت بما يلي « تشجع كل شكل أخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة وتوسيعها»[1]، حيث كان يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة إلا مرة واحدة وهي في حالة إنشاء المؤسسة الصغيرة ، ومع صدور المرسوم التنفيذي الجديد أصبح أصحاب المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة،يستفيدون من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة سواء عند عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية المادة02من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 ، العدد 54الصادرة في 10سبتمبر2003، ص،06

وقد كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة، وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنويةو الاستقلال المالي؛

2- هيكلها التنظيمي :

يسير الوكالة مجلس توجيهي، ويديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصادق عليه المجلس التوجيهي، الذي كان منذ نشأة الوكالة إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 288-03كانيتكون من الأعضاء الآتيين:[1]

-ممثل الوزير المكلف بالتشغيل؛ممثل الوزير المكلف بالداخلية و الجماعات المحلية والبيئة؛

-ممثلان عن الوزير المكلف بالمالية؛

-ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية؛

-ممثل الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري؛

-ممثل الوزير المكلف بالشباب؛

-ممثل الوزير المكلف بالتخطيط؛

-ممثل المجلس الأعلى للشباب؛

-رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أو ممثله؛

-المدير العام لوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها أو ممثله؛

-رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة أو ممثله؛

-رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله؛

-مسؤول صندوق ضمانات النشطات الصناعية والتجارية الحرفية المشتركة أو ممثله؛

-ممثلان عن الجمعيات البانية ذات الطابع الوطني والتي يشبه هدفها هدف الوكالة.

أما التعديلات التي طرأت على أعضاء المجلس التوجيهي فكانت كالآتي :

- استبدال ممثل الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري بممثل للوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية وممثل للوزير المكلف بالصيد البحري والموارد الصيدية، وهذا راجع لانقسام الوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري لوزارتين.

-استبدال المدير العام لوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها أو ممثله بالمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو ممثله وهذا راجع لتوقف عمل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها سنة 2000و استبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة2001

-استبدال مسؤول صندوق ضمانات النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية المشتركة أو ممثله برئيس صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض وهذا راجع لنشأة هذا الأخير سنة 1998كجهاز مكمل لعمل الوكالة .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية المادة8من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 ، العدد 54الصادرة في 10سبتمبر2003، ص،13

وتمثلت الإضافة في أعضاء المجلس التوجيهي في ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة[1] ،كذلك المدير العام للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية أو ممثله.و أعضاء المجلس التوجيهي يعينون بقرار من الوزير المكلف بالتشغيل، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها ولفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، و ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظرائه لمدة سنة واحدة،ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب نفس الأشكال ولنفس المدة[2].

كما يجتمع المجلس التوجيهي كل ثلاثة أشهر على الأقل، بدعوة من رئيسه ويمكن أن يجتمع زيادة على ذلكفي دورة غير عادية بدعوة من رئيسه أو باقتراح من ثلثي(2/3) أعضائه، أو بطلب الوزير المكلف بالتشغيل إذا دعت الحاجة إلى ذلك[3].
ومن خلال ملاحظتنا لأعضاء المجلس التوجيهي للوكالة نلاحظ أنه يتكون بالأخص من ممثلي الهيئات والوزارات التي تهتم بفئة الشباب خاصة، بالإضافة إلى ممثل الوزارة المكلفة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن الوكالة تهدف أساسا إلى إنشاء مؤسسات صغيرة، كذلك نلاحظ ممثل الوزارة المكلفة بالتشغيل ذلك أن الوكالة تابعة لوزارة التشغيل وكما رأينا حتى أعضاء المجلس التوجيهي يعينون بقرار من وزير التشغيل، بالإضافة أن أحد الأهداف الرئيسية لعمل الوكالة هي توفير مناصب شغل جديدة للفئة البطالة

وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص هيكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الشكل التالي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية المادة3من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 ، العدد 54الصادرة في 10سبتمبر2003، ص،06
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المادة 10 المرسوم التنفيذي رقم ،296- 96 المتعلق بـ الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 11سبتمبر1996 ، ص، 14
[3] المادة 12، نفس المرجع ، ص،14.

الشكل رقم(1 –1):الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

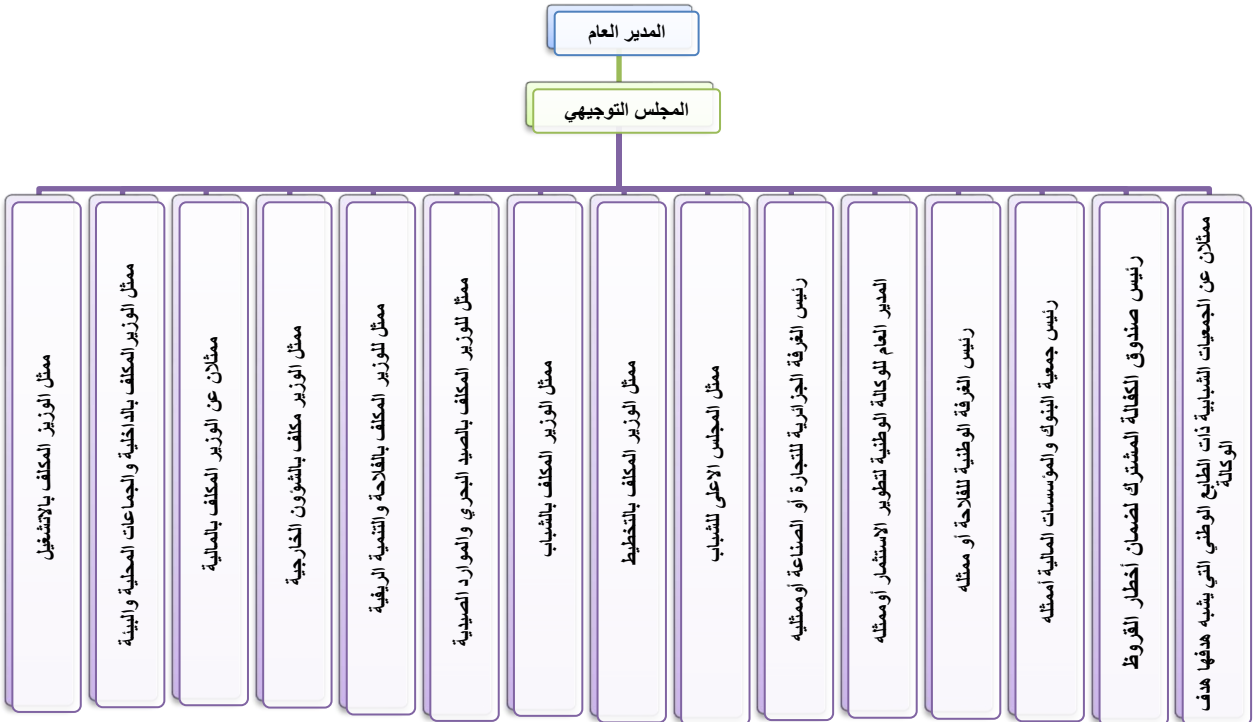

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على :

المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم ،03-288**الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54الصادرة في 10سبتمبر2003، ص،06

المطلب الثاني: صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

كما لاحظنا سابقا فإن تنظيم وتسيير الوكالة وكذا المهام المخولة لها تغيرت منذ نشأة الوكالة سنة 1996إلى غاية صدورا لمرسوم التنظيمي الجديد سنة 2003،كذلك تركيبة الصيغ التمويلية التي كانت تقدمها الوكالة هي الأخرى تغيرت وهذا ما سوف نلاحظه من خلال دراستنا لهذا المطلب.

الفرع الأول: الصيغ القديمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد كانت الوكالة الوطنية تضع صيغا للتمويل والتي بموجبها يستطيع الشاب تمويل مؤسسته الصغيرة والمتوسطة ولقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 96-297المؤرخ في 08سبتمبر 1996مستويات التمويل في كل صيغة، إلا أنصيغ التمويل كانت تقدم مرة واحدة وهي أثناء إنشاء المؤسسة الصغيرة فقط[1] .وهذه الصيغ هي عبارة على ثلاثة صيغ مختلفة والتي سوف نعرضها كمايلي:

[1] المادة 09، من المرسوم التنفيذي 96-297

1-التمويل الذاتي:بحيث يعود مجمل رأسمال المستثمر إلى الشاب فقط، ويستفيد الشاب صاحب المشروع من المزايا الجبائية وشبه الجبائية، لكن تم إلغاء هذه الصيغة في سنة1999وذلك راجع إلى أنه يتم استعمالها فقط بهدف التهرب من الضرائب[1].

2- التمويل الثنائي:وهو مزيج من:

-المساهمة المالية للشاب صاحب المشروع والتي تتماشى مع مستوى الاستثمار؛

-قروض بدون فوائد من قبل الوكالة وتتغير بحسب مستوى الاستثمار أيضا.

والجدول التالي يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي الذي كانت تقدمه الوكالة خلال الفترة(1996- 2003).

الجدول رقم(1-1) : الهيكل المالي القديم لصيغة التمويل الثنائي **بـــ :دج**

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	الحد الأقصى من القروض بدون فائدة	الحد الأدنى من المساهمة الشخصية
المستوى الأول	**أقل من 1000000**	**% 25**	**% 75**
المستوى الثاني	**مابين1000001 2000000**	**% 20**	**% 80**
المستوى الثالث	**مابين2000001 4000000**	**% 15**	**% 85**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

-المادة 03من المرسوم التنفيذي رقم ،96-297الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة في 11سبتمبر1996 ، ص،17.

والملاحظ من خلال الجدول رقم(1-1)أن الوكالة كانت تعتمد في صيغة التمويل الثنائي على ثلاث مستويات مختلفة لتمويل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحددت الحد الأقصى لقيمة الاستثمار ب : 4 :ملايين دجلكنالنسبة ارتفعت وذلك ما سوفنلاحظه فيما بعد في الصيغة الجديدة للتمويل الثنائي التي تعتمده الوكالة.

أما القروض التي تقدمها الوكالة فهي عبارة عن قروض دون فائدة، فهي كذلك على ثلاث مستويات وحددا لحد الأقصى لهذهالقروضب :25%من إجمالي قيمة الاستثمار وذلك عند المستوى الأول الاستثمار، أما المستوى الثاني فحدد الحد الأقصى ب:20%و المستوى الثالث ب: ، 15%وتهدف القروض بدون فائدة إلى تسهيل عملية حصول أصحاب المؤسسات الصغيرة على التمويل اللازملإنشاء مؤسساتهمالصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر إشكالية ارتفاع أسعار الفائدة إحدى العوائق التمويلية التي تواجه أصحاب المؤسساتالصغيرة والمتوسطة.

[1]الياس غقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ ،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009 ، ص، 82.

3-التمويل الثلاثي:وهو عبارة عن صيغة يدخل البنك كطرف ثالث في عملية التمويل وذلك بتقديمه قرض بفائدة محددة إضافة إلى:

-المساهمة المالية للشاب صاحب المشروع والتي تتماشى مع مستوى الاستثمار؛

-قرض بدون فوائد من قبل الوكالة وتتغير بحسب مستوى الاستثمار أيضا؛

والجدول التالي يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي الذي كانت تقدمه الوكالة خلال الفترة. (1996-2003)

الجدول رقم (1– 2): الهيكل المالي القديم لصيغة التمويل الثلاثي بـــ :دج

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	الحد الأدنى منالمساهمة الشخصية		الحد الأقصى من القرض بدون فائدة	الحد الأقصى منالقرض البنكي	
		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق*الخاصة	المناطق الأخرى
المستوى الأول	أقل من 1000000	% 5	% 5	% 25	% 70	% 70
لمستوى الثاني	مابين1000001 2000000	% 8	% 10	% 20	% 72	% 70
المستوى الثالث	مابين2000001 3000000	% 11	% 15	% 15	% 74	% 70
المستوى الرابع	مابين3000001 4000000	% 14	% 20	% 15	% 71	% 65

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على:

المادة 03من المرسوم التنفيذي رقم ،96–297الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة في 11سبتمبر1996 ، ص،17

–المادة 11من نفس المرجع، ص، 18.

والملاحظ من خلالاالجدول رقم(1–2)أن الوكالة كانت تعتمد في صيغة التمويل الثلاثي على أربع مستويات مختلفة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وصيغة التمويل الثلاثي كما ذكرنا سابقا هي صيغة يدخلالبنككطرف ثالث في عملية التمويل بالإضافة إلى المساهمة المالية للشاب صاحب المشروع و القروض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة، والملاحظ أن تمويل المؤسسات الصغيرة بصيغة التمويل الثلاثي تعتمد بدرجة كبيرة على القروض البنكية في مستويات التمويل الأربعة،امتيازات خاصة لبعض المناطق من التراب الوطني سميت بالمناطق الخاصة، وهذا بهدف تشجيعالاستثمار في مثل هذه المناطق والعمل على التنمية الإقليمية لها.

الفرع الثاني: الصيغ الجديدة

تقدم وكالة دعم تشغيل الشباب نوعين من التمويل، تمويل ثنائي وتمويل ثلاثي،وبعد التعديلات التي أدخلتها الحكومة على هذه التركيبة في اجتماعها بتاريخ2011/02/22والسارية المفعول أصبحت كما يلي:[1]

1 -التمويل الثنائي: في هذا النوع من التمويل تتكون المساهمة مما يلي:

- المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع والتي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.
- قروض بدون فائدة(PNR) التي تمنحها الوكالة،

الجدول الموالي يبين الصيغة للجديدة التمويل الثنائي.

الجدول رقم :(1-3)الصيغة الجديدة الموبل الثنائي بـــ :دج

مستويات التمويل	قيمة الاستثمار	مساهمة شخصية	قرضENSEJ من دون فائدةُ
المستوى الأول	**حتى 5000000**	**%71**	**% 29**
المستوى الثاني	**من 5000001 إلى 10000000**	**% 72**	**% 28**

المصدر: عفاف لومايزية، تفعيل دور أجهزة الدعم المالي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد 04، 2017، ص، 298.

1-التمويل الثلاثي: في هذا النوع من التمويل تتكون المساهمة من المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع والقروض الطويلة المدى التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدون فائدة، بالإضافة إلى ذلك القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية بمعدلات فائدة معينة، حيث كان يخفض جزء منها وتأخذه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على عاتقها ويتم ضمانه من قبل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

والجدول الموالي يبين الصيغة الجديدة للتمويل الثلاثي .

[1] عفاف لومايزية، تفعيل دور أجهزة الدعم المالي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد 04، 2017، ص، 298.

الجدول رقم (1-4):الصيغة الجديدة التمويل الثلاثي بـــ :دج

مستويات التمويل	قيمة الاستثمار	مساهمة شخصية	قرض من دون فائدة ENSEJ	القرض البنكي
المستوى الأول	حتى 5000000	% 1	% 29	% 70
المستوى الثاني	من 5000001 إلى 10000000	% 2	% 28	%70

المصدر: عفاف لومايزية،تفعيل دور أجهزة الدعم المالي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد 04، 2017، ص، 299.

الملاحظ من خلال الجدول أن هذه الصيغة قد تدخل البنك كطرف ثالث بنسبة معتبرة ،فتحت آفاقا أمام الشباب

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةتعتبر عملية وضع تعريف للمؤسساتالصغيرة والمتوسطة ضرورة لا غنى عنها، فهي تفيد فيوضع استراتيجيات التنمية للدولة ووضع السياسات والخطط التي تساعد على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنهاتفيدأيضا في معرفة وحصر المستفيدين في هذا القطاع، ومن ثم إعداد برامج الدعم والمساعدة.ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بينالدول، نجد غياب تعريف متفق عليه للمؤسساتالصغيرة والمتوسطة ، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان،وبعض الدول والمنظمات يكون تعريفها إداريا مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لألمانيا وهولندا.ولهذا سنحاول تقديم بعض التعاريف الدولية، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

في هذا المطلب سنقف عند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وكذا أنواعها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن

الفرع الأول:تعريفها وخصائصها:

1– **تعريفها:** من الصعب الحصول على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف الرؤى حول تحديد المقياس الذي تبنى عليه هذه المؤسسات إلا أننا سنسعى إلى جمع بعض التعاريف ومنها:

أ– تعريف الاتحاد الأوربي[1]:وضع الاتحاد الأوربي في سنة 1996تعريفا موحدا للمؤسسات الصغيرةومتوسطة الحجم بناء علىتوصيات المفوضية الأوربية التي حددت أهداف وضعالتعريف والمتمثلة في المعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه. ولم يتغير التعريف المعتمد في سنة 1996إلى غاية سنة ،2003أين تم اعتماد تعريف موحد منقبل المجلس الأوربي حيث قام برفع العتبات المعتمدة في تعريف سنة 1996على النحوالتالي:

–تضم المؤسسة المتوسطة أقل من 250عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل أويساوي 5مليون أورو (40مليون أورو في سنة 1996)أو إجمالي أصول لا يتعدى 43مليون اورو (27 مليون أورو في سنة 1996)تشغل المؤسسة الصغيرة عددا من الأشخاص يقل عن 50تحقق رقم أعمالسنوي لا يزيد عن 10ملايين أورو7(ملايين أورو في سنة ،1996)أو إجمالي أصوليزانيتها أقل أو يساوي 10ملايين أورو5(ملايين أورو في سنة1996)

ب– تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:[2]

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية معيار واحد بالنسبة لكل قطاع فإما أن يستخدم معيار عدد العمال ،أو معيار إجمالي رقم الأعمال السنوي، حيث يستخدم في قطاعيا لصناعة وتجارة الجملة معيار عدد العمال، وتعد من خلاله مؤسسة صغيرة كل مؤسسة

[1] ياسين العايب ،إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري قسنطينة،2011،ص،163

[2] المرجع نفسه.ص165

تضم أقل من 500عامل أما قطاع تجارة التجزئة، الخدمات والبناء فيستخدم معيار رقما لأعمال السنوي، ومن خلاله تعتبر مؤسسة صغيرة، كل مؤسسة تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 6ملايين دولار في قطاعي تجارة الجملة والخدمات، وأقل من 28,5مليون دولار في قطاع البناء .

ت – تعريف اليابان:يعرف القانون الأساسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل في الثالث منديسمبر 1999المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

– التصنيع، النقل والبناء لا يتجاوز عدد العمال 300ورأس المال 300مليون ين؛

–بيع بالجملة لا يتجاوز عدد العمال 100ورأس المال 100مليون ين؛

–قطاع الخدمات لا يتجاوز عدد العمال 100ورأس المال 500مليون ين؛

–بيع بالتجزئة لا يتجاوز عدد العمال 50ورأس المال 50مليون ين:[1]

ث– تعريف منظمة العمل الدولية: "المشروعات أو الصناعات الصغيرة، وحدات صغيرة الحجم جداً تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالاً أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جداً أو ربما بدون رأس مال ثابت، وتستخدم كفاءة ذات مستوي منخفض، وعادة ما تكتسب دخولاً غير منتظمة، وتوفر فرص عمل غير مستقرة، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي يعني أنها ليست مسجلة لدي الأجهزة الحكومية ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية"[2]

ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه قد اعتمد على المعايير التالية لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–مؤسسات فردية يملكها ويديرها شخص واحد لحسابه؛تعمل في المناطق الحضرية فقط، مع أنها تتواجد أيضا في المناطق الريفية؛

-رأسمالها صغير جدا ولم يحدد حدا أقصى له وتستخدم كفاءات ضعيفة؛

–الدخل فيها غير منتظم وتوفر فرص عمل محدودة، وهو غير صحيح على الإطلاق؛

–تدخل في إطار القطاع غير الرسمي وهذا لا ينطبق على جميعها

ج– تعريف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه بين المؤسسات الصغيرة المتوسطة كما يلي:

–المؤسسة الصغيرة هي التي تضم أقل من 50موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03ملايين دولار أمريكي؛

[1] ياسر عبد الرحمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،العدد الثالث،جوان 2008

[2] محمد عبد الحليم عمر،مداخلة بعنوان:"التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية"الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف،2003

-المؤسسة المتوسطة عدد موظفيها أقل من 300 موظف ،أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15مليون دولارأمريكي[1]

جدول (1-5) :تعريفالبنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم الأصول	حجم المبيعات
صغيرة	**اقل من 50**	**لا تتجاوز 3.000.000**	**لا تتجاوز 3.000.000**
متوسطة	**اقل من 300**	**لا تتجاوز 3.000.000**	**لا تتجاوز 3.000.000**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تعريف البنك الدولي.

ح-تعريف الأمم المتحدة: المعيار المعتمد في تصنيف المؤسسات هو معيار عدد العمال حيث عرفتالمؤسسة الصغيرة على أنها توظف ما بين 15إلى 19عاملا، والمتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99عاملا، في حين أن الكبيرة يعمل بهاأكثر من 100عامل[2]

خ- تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا :اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيارا لعمالة كمعيار أساسي للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث قام بتقديم التعريف التالي[3]

-من 10إلى 19عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية،

-من 01إلى 09عامل ..... مؤسسات صغيرة،

-من 01إلى 99عامل ..... مؤسسات متوسطة

-أكثر من 011عامل ..... مؤسسات كبيرة.

د- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.: عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد سنة 2011بتعريفيميزها عن باقي التعاريف في الدول الأخرى وذلك حسب خصوصية الاقتصاد الجزائري ومميزاته حسب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017.[4] "بأنها تلك المؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية سواء كانت مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا،ليتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو ليتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري ،تستوفي معيار الاستقلالية ،فعدد الأشخاص الموافقلعدد وحداتالعمل بمعنى عدد العاملين

[1] ناصر سليمان، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل ، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 3.

[2] أمال بوسمينة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لدعم الصادرات في ظل التطورات الراهنة، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ،2012، ص 3.

[3] الطيب داودي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات -حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد11،2011ص 64

[4] حمزة غربي ، دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد 06، 2018، ص78.

الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبرانأجزاء من وحدات العمل السنوي.والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

2- **خصائصها** :تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعديد الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات:

أ- سهولة التأسيس :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل تكوينها من الناحية القانونية والفعلية فمتطلبات التكوين عادة ما تتميز بالبساطة والسهولة والوضوح، وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين، حيث لا يحتاج الأمر إلى وثائق ودراسات معقدة مع سهولة الإجراءات القانونية والرسمية، بالإضافة إلى بساطة مستلزمات ومتطلبات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعادة تكون الأفكار البسيطة وراء هذه الأعمال وليس الإمكانات الكبيرة والهائلة سواء كانت رؤوس أموال أو مستلزمات أخرى[1]

ب- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد :وهو ما يسمح بالاتصال السريع بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما بالنسبة للمحيط الخارجي فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا، ولهذا فالمؤسسة لا تحتاج إلى إعداد دارسات سوق معقدة، لأن التغيرات والمستجدات على مستوى السوق الداخلي يمكن متابعتها ورصدها بسهولة من قبل المسيرين[2].

ج- مركزية القرار :تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هرم شخصي بسيط أين يكون مالك المؤسسة في قمة الهرم، بحيث اتخاذ القرار يعود في النهاية إلى هذا الأخير مع الاعتماد على الموظفين الذين تتوفر فيهم الكفاءة من خلال استشارتهم دون منحهم السلطة الكاملة في اتخاذ القرار، وبالتالي فنشاط المؤسسة يتوقف على هؤلاء الذين يتحملون كل المسؤولية الإدارية والمالية، ولهذا تكون القرارات سريعة ومباشرة[3]

د- انخفاض مستوى التكنولوجيا :تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة إلى استخدام تكنولوجيا بمستوى منخفض من التقدم وأقل تعقيدا أو تكنولوجيا متقادمة، أو استخدام معدات وآلات قديمة لغرض تخفيض التكاليف[4].

هـ- مرونة الإدارة :بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع ظروف العمل المختلفة ويرجع ذلك إلى الطابع الغير رسمي في التعامل مع العملاء أو العاملين وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات التي ترجع لصاحب المؤسسة، كما أن هذه المؤسسات أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على العكس من المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات[5].

الفرع الثاني: أنواعهاو أهميتها

[1] ياسر عبد الرحمان،مرجع سابق

[2] أمال بوسمينة، مرجع سابق ،ص3

[3] الطاهر تواتيتية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ،2015ص13

[4] الطاهر تواتيتية ،المرجع نفسه.ص13

[5] الطيب داودي،مرجع سابق ، ص67.

1**–أنواعها** :تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة تصنيفات وكل تصنيف ينقسم بدوره لعدة أنواع وسنحاول هنا إدراج أهم أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسس وأوجه معينة والمتمثلة في توجه المؤسسة، شكلها القانوني، أسلوب تنظيم العمل،طبيعة منتجاتها وطبيعة نشاطها.

أ–التصنيف حسب طبيعة النشاط

أ–1– المؤسسات الفلاحية :ينحصر عمل المؤسسات تبعا لهذا المجال في:

–المشروعات الزراعية: إنتاج الفواكه والخضر والحبوب أو المشاتل أو البيوت المحمية أو الأعشاب الطبية؛

–مشروعات المنتجات الحيوانية: مثل تربية المواشي، الدواجن، إقامة معامل الجبن ومنتجات اللحوم والألبان والجلود؛

–الثروة السمكية: كصيد السمك، إقامة مزارع تربية الأسماك ومخازن تبريد الأسماك[1]

أ–2– مؤسسات صناعية :يتمثل نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساسا في تحويل مجموعة منالمدخلات (مواد خام، طاقة) مع إضافة وإدخال بعض التعديلات الصناعية عليها من أجل الحصول على المخرجات (سلع ومنتجات تامة الصنع) قابلة للتوزيع والتسويق[2].

أ–3– مؤسسات تجارية :هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، وتنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجارية إلى مؤسسات التجارة بالجملة، ومؤسسات التجارةبالتجزئة .

أ–4– مؤسسات خدماتية :تتميز هذه المؤسسات بأنها تتطلب استثمارا ميدانيا مصغرا معتمدة أساسا على الإشراف الشخصي لصاحب المؤسسة، بالإضافة على قدرتها الكبيرة على التأقلم مع متغيرات السوق، من أمثلة هذه المؤسسات نجد المطاعم، العيادات الطبية،المتدارس الخاصة، ومحلات التنظيف،محلات الحلاقة، الصيادلة.

ب– التصنيف على أساس أسلوب تنظيم العمل[3]:

ب–1– مؤسسات غير مصنعة :تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات وطلب الزبائن

ب–2– مؤسسات مصنعة :تختلف هذه المؤسسات عن النوع الأول من حيث تقسيم العمل وتعقيدا لعمليات الإنتاجية، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها وهو النشاط الذي عرف تطورا كبيرا في الدول المصنعة تحت تسمية المعالجة الجانبية أو المقاولة من الباطن.

[1] سليمة هالم ،هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال،جامعة بسكرة،2017.

[2] زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حالة ولاية أم البواقي"، أطروحة دكتوراه في علومالتسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ،2012ص 16 .

[3] المرجع نفسه34

ج– التصنيف على أساس توجهها[1]:تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى مؤسسات عائلية، مؤسسات تقليدية حرفية ومؤسسات متطورة أو شبه متطورة ونوجزها بالتفصيل كما يلي:

ج–1– مؤسسات عائلية :وتعرف أيضا بالمؤسسات المنزلية، تتميز بكون مكان إقامتها هو المنزل وتنشأ بمشاركة أفراد العائلة (اليد العاملة العائلية) كما أنها تنتج بكميات محدودة، وفي الدول المتقدمة فالمؤسسات العائلية تنتج لفائدة مصانع موجودة في نفس المنطقة.

ج–2– مؤسسات تقليدية (حرفية):تشبه النوع الأول نظرا لاعتمادها اليد العاملة العائلية، وهي المؤسسات التي يتميز فيها الإنتاج بالطابع اليدوي والمجهود الفردي والمهارات المكتسبة، وتستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال.

ج–3– مؤسسات متطورة وشبه متطورة :يتميز هذا النوع عن المؤسسات العائلية والتقليدية كونها تنتهج أساليبتقنية وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أومن ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية .

د– التصنيف حسب طبيعة المنتجات[2]:تصنف المؤسسات على أساس المنتجات وهي كمايلي

د–1– مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :يرتكز نشاطها في إنتاج السلع على عدة منتجات من بينها المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأغذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

د–2– مؤسسات إنتاج السلع الوسطية :هذا النوع يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالات تحويل المعادن، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجروالمناجم .

د–3– مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :ما يميز هذا النوع من المؤسسات أنها تتطلب رأس مال أكبر،الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن نطاق عمل هذه المؤسسات يكون محدودا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة .

هـ– التصنيف على أساس شكلها القانوني[3]:وتصنف إلى عدة تصنيفات مختلفة

هـ–1– التعاونيات :تعد الجمعيات التعاونية **من**المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة منالعناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

هـ–2– مؤسسات عمومية :هي تلك المؤسسات التي يكون رأس مالها وسلطة اتخاذ القرار تابعة كلية للسلطة العامة (الدولة، السلطات المحلية)

هـ–3– مؤسسات خاصة :تكون ملكيتها الكاملة للأفراد الخواص، وإذا كان المالك شخصا واحدا تسمى مؤسسةفردية أما إذا تعدد ملاكها فإنها تسمى شركة ولمزيد من التفصيل أكثر نشرح كل نوع منالمؤسسات كما يلي:

[1] زبير عايش،، مرجع سابق ، ص35،

[2] المرجع نفسه ،ص،35

[3] سليمة غدير أحمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق ورقة بحثية مقدمة في أطار الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الواد ،2013

هـ– 3–1 –مؤسسة فردية: وهي المؤسسة التي يمتلكها شخص واحد (لا تعتبر شركة)، ولا تسجل في مصلحة الشركات وإنما يتم تسجيلها في السجل التجاري التابع لمكان المؤسسة، ويتم استخراج بطاقة ضريبة للمؤسسة[1].

هـ– 3–2 – مؤسسة الشركات (مؤسسة المؤسسات): تمثل هذه المؤسسات عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بمشروع مالي، بتقديم حصة من المال أو العمل على أنيقتسموا الأرباح والخسارة[2]،وتنقسم مؤسسة الشركات إلى ثلاث أنواع وهي:

أ –مؤسسات الأشخاص:

– شركة التضامن: وهي عبارة عن شراكة طوعية بين شخصين أو أكثر لتأسيس وتكوين مشروع،ويجب أن يعمل الشركاء على التوصل إلى اتفاق قانوني يوضح مسبقا مقدار حصة كل منهم من رأس المال وكيفية صنع القرارات، واقتسام الأرباح، وحل الخلافات ودخول شركاء جدد إلى الشركة مستقبلا، وحلول شركاء محل الشركاء الحاليين[3].

شركة التوصية البسيطة: ونميز منها .

شركاء متضامنون: وهم الذين يتولون إدارة الشركة وممارسة أعمالها، ويكونون مسؤولين بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة[4].

ب – شركة ذات مسؤولية محدودة:تتميز هذه الشركات بما يلي:

–مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأس مال الشركة

–يوزع رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ويمكن للشريك شراء حصة أو أكثر، كما يمكن بيع حصته لغير الشركاء؛

–لا تقبل سوى الأشخاص الطبيعيين ضمن قائمة الشركاء؛

–الإدارة فيها تكون من قبل شريك أو أكثر، أو من طرف شخص خارجي عنها.

ج–شركات الأموال (المساهمة): يقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية على شكل أسهم قابلة للتداول على مستوى البورصة، ويقوم بإدارة المؤسسة مجلس الإدارة والذي تختاره جمعية المساهمين ويكون على رأسهم المدير الذي يعين سواء من ضمن المساهمين أو شخص أجنبي، كما يمكن للمساهمين المشاركة في إدارة المؤسسة وذلك عن طريق حضور الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على القرارات بقدر ما يمتلكه كل مشارك من أسهم في هذه الشركة، ويحدد القانون التأسيسي للشركة عدد الأسهم الأدنى الذي يسمح على أساسه لحاملها بالتصويت.

من خلال المعطيات السابقة حول تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تلخيص هذه التصنيفات في المخطط التالي

---

[1] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر، بدون سنة نشر، ص 49.

[2] الطاهر توايتية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ،2012.

[3] شوقي ناجي جودة ،مزهر شعبان العاني،حسين عليان،رشيد هيثم،علي حجازي، إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2010، ص 76.

مرجع نفسه ، ص8

الشكل (1-2): تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

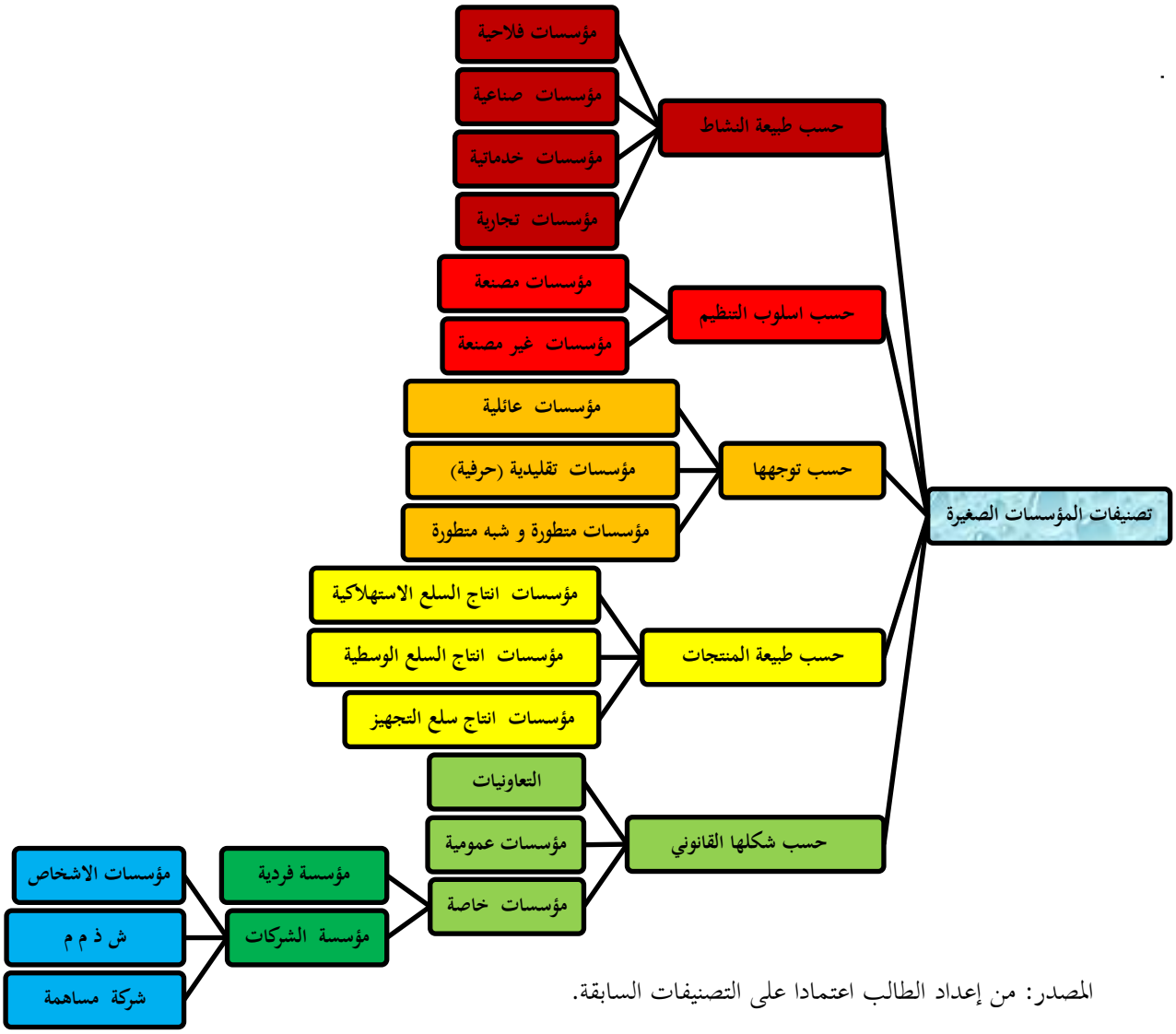

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التصنيفات السابقة.

2- أهميتها :تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هاما في الاقتصاد الوطني والتخفيف من حدة البطالة وتتجلى أهميتها في العناصر التالية :

المساهمة في محاربة البطالة: تعتبر البطالة في الجزائر من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية،إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي،حيث شهد معدل البطالة استقرارا في حدود 22%على طيلة الفترة الممتدة من 1962 إلى1990،وارتفع المعدل في الأربعة سنوات الأولى لعشرية التسعينيات إلى حدود 25%، وازدادت حدته بعد برنامج التعديل الهيكلي، أما بعد زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تعدادها،فقد شهد معدل البطالة انخفاضا

ملحوظا،أين وصل 2006 الى12.6% وسجل في الثلاثي الأخير من سنة 2007 نسبة 13.8% وبعد 2008 استقر مجددا عند حدود12%[1]

والجدول الموالي يوضح معدل البطالة في الجزائر منذ 1990-2015

الجدول رقم (1-6): تطور معدل البطالة من 1990-2015

السنة	1990	1993	1995	1997	1998	2000	2004	2008	2011	2015
النسبة	19.7	23.15	28.15	26.41	28.02	29.80	17.65	11.3	10	9.6

المصدر: عفاف لومايزية، تفعيل دور أجهزة الدعم المالي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد 04، 2017، ص،295

– المساهمة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:إن القفزة النوعية التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، تعتبر حقا انجازا تاريخيا حققه هذا القطاع ،حيث ساهم في سنة 2007بنحو79.56%من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات أي بقيمة 2740.06 مليار دح[2]

– المساهمة في التنمية الصناعية المتكاملة: للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية كبيرة تظهر في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع إمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات أو الصناعات المغذية، كما يمكن لتلك المؤسسات مساعدة الصناعات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق المتسعة،فضلا عن قيامها بتقديم خدمات الصيانة،إلى جانب تكثيف النسيج الصناعي والتطور التكنولوجي،وتنظيم الاستهلاك الوسيط وتنمية الصادرات،ومن ثم المساهمة الفعالة في التنمية الصناعية[3]

[1] عفاف لومايزية، تفعيل دور أجهزة الدعم المالي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد 04، 2017، ص،295.

[2] المرجع نفسه، ص 296.

[3] احمد بوسهمين ،الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية،مجلد02 ،العدد الاول2010،ض215

– تحقيق توازن الثروة والتنمية جغرافيا: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق ،وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن،ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة[1]

المطلب الثاني:مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها

ان انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة يعتمد أساسا على الجانب المالي الذي تسعى الوكالة الى توفيره وتسهيل اجراءاته ونجد لهذا التمويل مصادر متعددة رغم كل المعيقات

الفرع الاول: التمويلومصادره

1**– تعريف التمويل:** يمثل التمويل عصب المؤسّسة للتغطية المالية وقد تطور مفهومه خلال العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا مما جعل هناك تباينا بينت عارفه عند الاقتصاديين، وسنتناول بعض التعاريف.

تعريف1 : عرف التمويل على انه"الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة. .

تعريف2" :يعرف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الإفراد ومنشات الإعمال والحكومات"

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف للتمويل على أنه "تدبير الأموال اللازمة لإنشاء وتكوين، أو توسيع، أو تطوير المؤسسات بمختلف أنواعها، من المصادر المختلفة، وبالأشكال المتنوعة، والعمل على توظيفها واستخدامها بأفضل طريقة ممكنة."

2– مصادره :

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البدايّة إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة و لكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظما لدول خاصة النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار ، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في:

مصادر التمويل التقليدي[2]:يقصد بمصادر التمويل التقليدي كل الجهات التي تحصل بموجبها هذه المؤسسات على الأموال سواء عند التأسيس أو عند التوسع، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصدرين هما:

–المصادر الداخلية (التمويل الذاتي) .

–المصادر الخارجية.

المصادر الداخلية :ويقصد بت مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي والاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه التمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكما لمدخرات المتأتية من الأرباح التي

[1] عمر بن جيمه ،دورا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بشار،مذكرة ماجستير جامعة تلمسان ،2011،ص31

[2] سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ،دراسة حالة: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف– 2015،ص،30.

حققتها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها المالية. ومن أهم المزايا التي يحققها هذا النوع من التمويل والتي تجعل أصحاب المؤسسات يفضلونه عن باقي مصادر التمويل الأخرى، هو ما يوفره من استقلالية وحرية يتمتع بتا المسير في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتمويلية.

المصادر الخارجية (التمويل الخارجي) :وهي الأموال التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة وهي على نوعين :

مصادر غير رسمية :وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل و الأصدقاء ، ووكلاء المبيعات،وجمعيات الادخار والائتمان...الخ ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

مصادر رسمية :وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمّية وتتمثل في الجهات التالّية.

أولاً: البنوك التجارّية (التمويل المصرفي):حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالآنية[1] .

ثانيا: الهيئات والمؤسسات المتخصصة :أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات لدعم المؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويجب الإشارة إلى أّ ن أنواع التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

–**التمويل التجاري** :حيث يعتبر تمويل تلقائي أو طبيعي لأنّه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة[2].

–**التمويل الإسلامي(البنوك الإسلامّية)**:يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون و الحرية،حيث تحكمه قيم و قواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر. ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساسا على سعر الفائدة، على سبيل المثال نذكر من الصيغ التمويلية ما يلي[3]:

–الاستثمار أو التمويل بالمضاربة (:البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة).

–التمويل بالمشاركة : (البنك يساهم في التمويل).

–التمويل بالمرابحة: (البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج).

---

[1] سمير محمد عبد العزيز"التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية" الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997 ص146.

[2] المرجع نفسه ،146.

[3] حسن محمد إسماعيل : "التخريج الشرعي للصيغ التمويل الإسلامي"، معهد الإسلامي للبحوث و التدريب،ط1،.1995

–**التأجير التمويلي (التمويل بالاستئجار)**:وهي عبارة عن تقنية تمويل الاستثمارات، تتم عن طريق عقديين المؤجر و المستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط.

–**التمويل عن طريق رأس المال المخاطر** :و يعرف تمويل رأسمال المخاطر" بأنه التغير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول و يوجه قرارات الإستراتيجية للمشروع،و يهدف في المقابل إلى تحقيق مرودية على المدى الطويل."

التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة:)ويكون إمّا عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أوممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويلة الأجل

الفرع الثاني: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المفروض أّنه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة، كلما تيسرت شروط الحصول عليها، لكنا لملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أّنه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها واستمرارها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة، حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهذا على مستوى جميع أنحاء العالم، غير أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول النامية والعربية بشكل خاص، نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها، الذي يرتكز بصفة أساسية على البنوك، والذي يتسم بشيء من القصور وعدما لانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن ضعف قدرات ومهارات صغارا لمستثمرين.

– **مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي** :حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنظم ولاسيما من البنوك التجارية، ويمكن إيجاز أهم هذه الصعوبات في:

– المبالغة في المطالبة بالضمانات، وبالقياس فإن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل المصرفي الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص الحصول على التمويل اللازم لها؛

–صعوبة الحصول على القروض من خلال عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها، و عدم تحمسها لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم معاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك؛

–محدودية حجم و نوع التمويل حيث غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل، وفرض نمطوا حد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد.

–طول مدة الإجراءات حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك؛[1]

– **مشاكل متعلقة بالمؤسسة** :بالإضافة إلى مشاكل التمويل المصرفي التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، قد تصطدم بمشاكل تتعلق بالمؤسسة نفسها.

–ضعف التمويل الذاتي حيث من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضعف القدرة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية، والتي تظهر آثارها بشكل جلي من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسات الأخرى المشابهة في السوق.

–السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة.

– **مشاكل تمويلية أخرى** :بالإضافة إلى المشاكل التمويلية المترتبة عن شروط التمويل المصرفي وقصور الإدارة المالية للمؤسسة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه معوقات أخرى ناتجة.عن المحيط المالي الذي تنشط فيه، تساهم في الحد من فرص نفاذها لمصادر التمويل، وذلك بما يعمق من مشاكل تمويلها، ويمكن حصر تلك المعوقات في مايلي:

–**عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :تتزايد حدة مشكلة التمويل في حالة ما إذا كانت الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل معال مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانه وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عنا لشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات[2].

عدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية :يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –النسبة الغالبة– غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لسبب عدما لقدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك، وهذا ما يضيع على هذه المؤسسات فرصة كبيرة لتمويل استثماراته

[1] أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شاف، الجزائر، 17-18 أفريل2006 ص337

[2] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة ،1، 2008

خاتمة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبكيفية تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث تعرضنا أولا لنشأة الوكالة والمهام التي أسندت إليها منذ نشأتها سنة 1996وكذا التعديلات التي طرأت عليها ومن ثم إلى مختلف الصيغ التمويل التي تطرحها بهدف إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكذا مختلف أشكال الدعم المالي التي تقدمها لأصحاب هذه المؤسسات ،والتعديلات التي صاحبت صيغ التمويل إضافة إلى تقديم مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها ،والمعيقات التي تواجهها إذ تبين من خلال ذلك ورغم السعي الحثيث لتمويل هذه المؤسسات إلا أنها لا زالت تعاني من عراقيل عدة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة

تمهيد:

يعتبر موضوع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى المواضيع الهامة التي تشغل أذهان متخذي القرار الاقتصادي، وذلك لما تتمتع به من أهمية وقدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية من جهة، والنهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى، وقد أظهرت الدراسات في هذا المجال أن العديد منالدول قد تبنت آلياتلإنشائها والجزائر إحدى هذه الدول التي حاولت التوجه إلى بناء نهضة اقتصادية بالاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة دعمها عن طريق هيئات منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفروعها ، وسيتم في هذا الفصل إجراء دراسة تطبيقيه على كيفية إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة خصوصا، لمعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية في منطقة المسيلة وذلك من خلال:

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب– فرع المسيلة–

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والتحليلية لعملANSEJ–فرع المسيلة – (2010-2018)

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJوصيغ التمويل –فرع المسيلة–

لقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بالمشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيض من حدة البطالة، ونظرا لأهمية الجانب التمويلي فقد سعت لوضع آليات متعددة لدعم وتمويلا لمشاريعالاستثمارية، ومن بين هذه الآليات إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تعتبر إحدى الركائز الرامية إلى محاربة البطالة وجمع مجموعة من الشباب في مشاريع استثمارية صغيرة،ومتوسطة وبالتالي .تشجيعهم على الإدماج المهني، ومن ثم تم تعميم تواجد فروع للوكالة عبر جميع ولايات الوطن وكذا إنشاء ملحقات بمختلف الدوائر والبلديات، حيث تم إنشاء الفرع الخاص بولاية المسيلة .وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الإطار العام للوكالة وضيغ تمويلها في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ– فرع المسيلة–

في هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة ومهام وأهداف الوكالة وكذا هيكلها التنظيمي ،

الفرع الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ– فرع المسيلة–

1–نشأتها:أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،فرع المسيلة،في الفاتح من فيفري، 1998 يُسير الفرع وفق هيكل تنظيمي يتولى مديرو الفروع الولائية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ضمانا للسير الحسن لهذه الفروع، ويتم تعيينهم من طرف المدير العام للوكالة ويخضعون لسلطته[1].

2 – **مهامها:** تقوم الوكالة بجملة من المهامنأهمها[2]:

–تقديم الدعم، المشورة والمرافقة للشباب حاملي؛

–إنالهدفالرئيسمنوجودالوكالةالوطنيةلدعمتشغيلالشبابهومساعدةالشبابعلى إنشاءالمشاريع؛

–وضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع كل المعلومات الاقتصادية، التقنية، القانونية، والتنظيمية المتعلقة بمشاريعهم؛

–إنشاء بنك للمشاريع (إنجاز بطاقات فنية لمختلف المشاريع)؛

–تطوير علاقات مع مختلف شركاء الجهاز (الضرائب، البنوك...الخ)؛

–تطوير شراكة مع مختلف القطاعات لتحديد مختلف فرص الاستثمار؛

–ضمان تكوين للشباب حاملي المشاريع؛

–تشجيع كل أشكال الإجراءات والتدابير التي من شانها تعزيز إنشاء أنشطة مقاولاتي.

- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية وتشريعية؛

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المسيلة، وثيقة الكترونية من الوكالة
[2] المرجع نفسه

- تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء والتوسع؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.

الفرع الثاني: أهدافها وهيكلها التنظيمي

1 – أهدافها: للوكالة جملة من الأهداف نذكر أهمها[1]:

- ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة؛

-خلق النشاط والثروة.

-خلق فرص عمل دائمة.

-ضمان ديمومة المشاريع المنشاة في إطار تطوير الروح المقاولاتية.

-تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات

-تشجيع كل الإشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب

-وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال

-حملات إعلامية تحسيسية متواصلة

- أسلوب المرافقة الفردية الذي اتبعته مع كل شاب مبادر

-تبذل الوكالة كل إمكانيتها لمعرفة كل منطقة والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار، تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا

2– هيكلها التنظيمي: تمارس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مهامها وفق الهيكل التنظيمي التالي.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المسيلة، وثيقة الكترونية من الوكالة

الشكل رقم(2-1): الهيكلالتنظيميللوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع المسيلة-

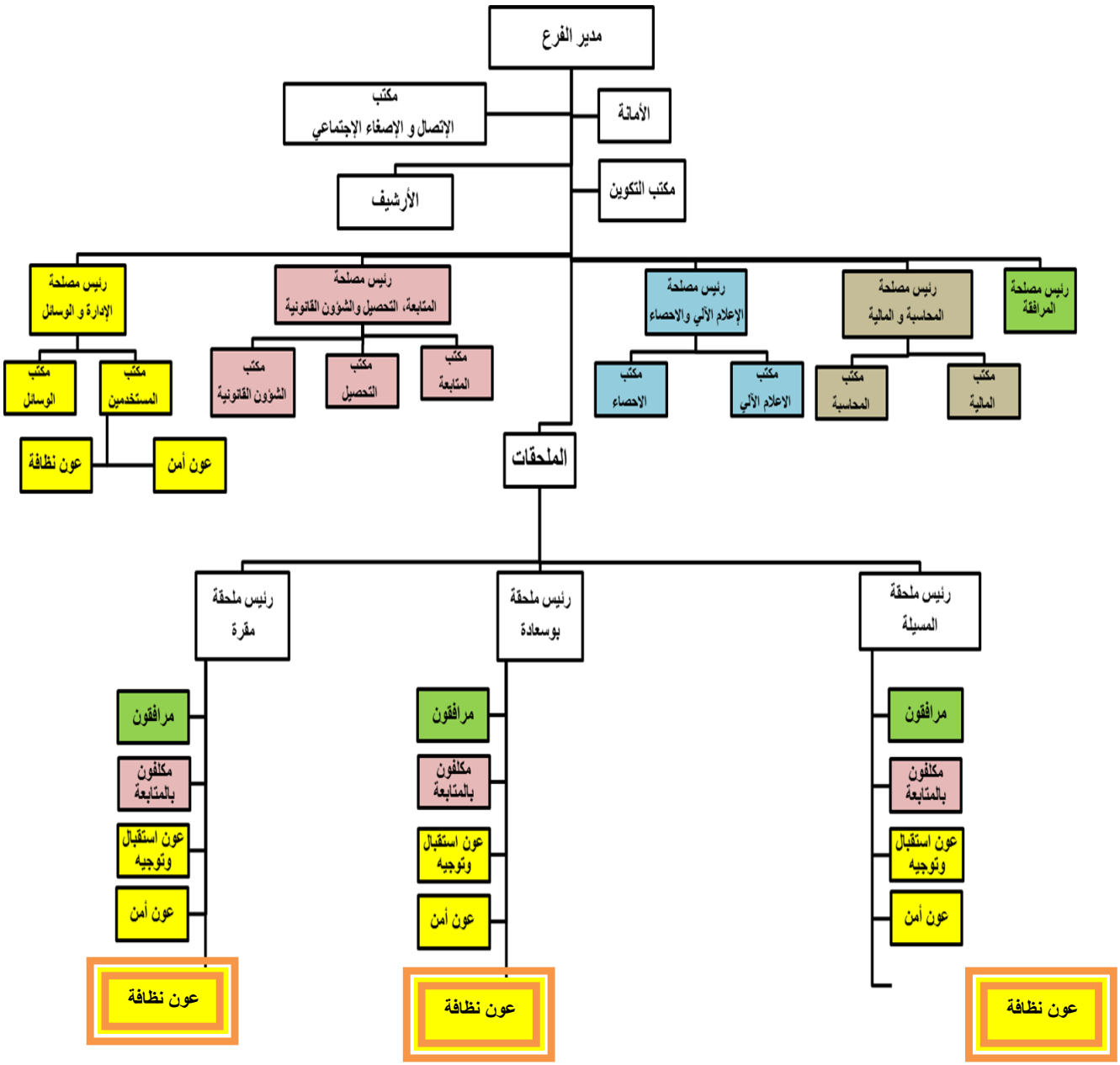

المصدر: وثيقة الكترونية مقدمة من طرفالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، -فرع المسيلة-

المطلب الثاني: صيغ تمويل والمؤسسات المنشأة بدعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – المسيلة–

انتهجت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب صيغ مختلفة لتمويل المؤسسات تمثلت فيما يلي:

الفرع الأول: صيغ التمويل :تنشأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة،بإحدى الصيغ الثلاث الآتية[1] :

– التمويل الذاتي:في هذه الصيغة التمويلية يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

الجدول رقم (2–1) – الهيكل المالي للتمويل الذاتي بـ دج

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (01)، ص56 – فرع المسيلة–

– التمويل الثنائي: يتكونرأسالمالمنالمساهمةالشخصية للشاب المستثمر، وقرضبدونفائدةتمنحهالوكالةالوطنيةلدعمتشغيلالشباب.

الجدول رقم (2–2) الهيكل المالي للتمويل الثنائي بـــ :دج

مستويات التمويل /المساهمات	المساهمة الشخصية للشاب	قرض بدون فائدة من طرف الوكالة
المستوى الأول: مبلغ الاستثمار يجب أن لا يتجاوز 5.000.000	%71	%29
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح بين 5.000.001دج إلى 10.000.000	%72	%28

المصدر:منإعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (01)، ص،56– فرع المسيلة–

[1]أنظر الملحق رقم 01، ص،56

–التمويل الثلاثي: يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل الشاب المستثمر، البنك، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتكون من، المساهمة الشخصيةللشاب المستثمر، وقرض دون فائدة تمنحه الوكالة، قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة 100%لكل القطاعات والنشاطات، ويتمضمانهمنطرفصندوقالكفالةالمشتركةلضمانأخطارالقروضالممنوحإياها الشباب ذوي المشاريع.

الجدول رقم (2–3) –الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بـــ :**دج**

مستويات التمويل/ المساهمات	المساهمة الشخصية للشاب	قرض بدون فائدة منطرفالوكالة	القرض البنكي
المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000	**%1**	**%29**	**%70**
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح بين 5.000.001 إلى 10.000.000	**%2**	**%28**	**%70**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (01) ، ص56– فرع المسيلة–

كما تقدم الوكالة مجموعة من الإعانات والامتيازات الجبائية نستعرضها فيما يلي[1]:

الإعانات المالية: يستفيد الشاب المستثمر من إعانات مالية أثناء مرحلة الانجاز تتمثل فتمايلي[2]:

- القرض بدون فائدة: تمنحه الوكالة.
- قرض غير مكافئ إضافي عند الحاجة بالنسبة للتمويل الثلاثي.
- التخفيض بنسبة100%على معدل نسب الفوائد في إطار التمويل الثلاثي.

الامتيازات الجبائية: تستفيد المؤسسة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ– في مرحلة اتجار المشروع:

– تطبيق نسبة منخفضة5% على الحقوق الجمركية بالنسبة المعدات التجهيز آت المستوردة الداخلة مباشرة في انجاز المشروع

– الإعفاء من رسم نقل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط صناعي.

– الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود التأسيسية للمؤسسات

ب –مرحلة الاستغلال: ويتم فيها كما يلي:

– عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة سابقا، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03عمال دائمين على الأقل لمدة عير محددة.

[1] أنظر الملحق رقم 01، ص،56
[2] أنظر الملحق رقم 02، ص،57

- عدم احترام التعهد يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

- الإعفاء كامل لمدة 3،6،10سنواتحسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية لمدة 03 سنوات،06سنوات أو 10سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ انجازها.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والتحليلية لعملANSEJ –فرع المسيلة – (2010-2018)

سعت ANSEJ –فرع المسيلة منذ نشأتها إلى تحقيق أهدافها بمساعدة الشباب الراغب في العمل بتقديم المساعدات المالية لهم من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ويتضح لنا ذلك من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة وفق دراستا للمؤشرات التالية:

المؤشر الأول: عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة 2010-2018

الجدول رقم (2-4)عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة 2010-2018[1]

السنوات	الملفات المودعة	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة
2010	1410	778	401
2011	9115	2710	720
2012	550	812	1362
2013	935	749	624
2014	1363	908	643
2015	628	514	444
2016	75	65	274
2017	104	72	39
2018	247	185	70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

ويمكن التوضيح من خلال ترجمة الجدول السابق إلى الشكل البياني التالي:

[1] وثيقة الكترونية مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،-فرع المسيلة-الملحق،رقم (3-8ص)،(58-63)

الشكل رقم(2-2) عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2010-2018)

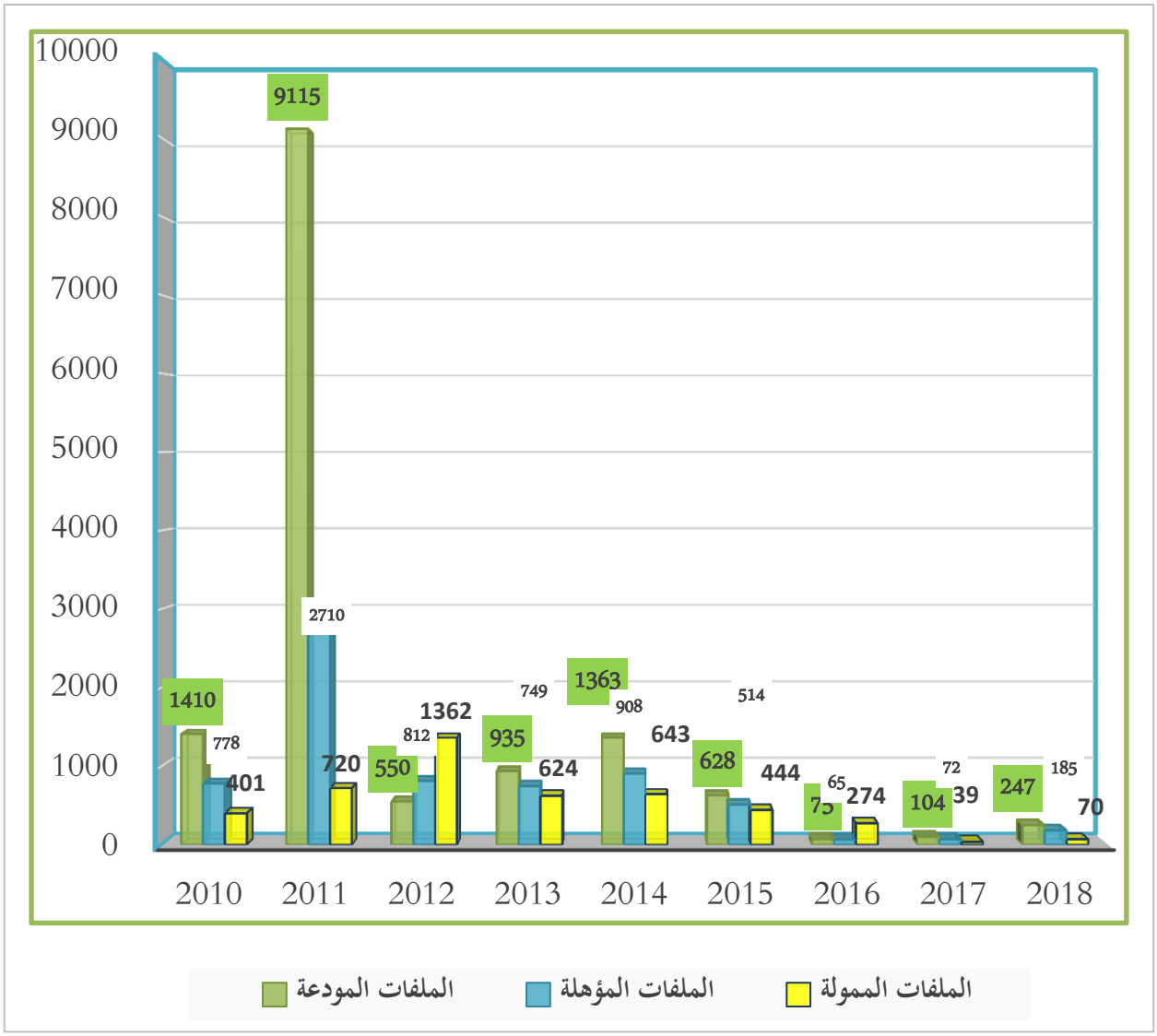

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

نلاحظ أن فكرة إنشاء مؤسسة لم تحض بالقبول إلا في سنة 2011 حيث بلغت الذروة بحوالي 9115ملف ملف مودع، ثم بدأ التقهقر والتذبذب بالنسبة للملفات المودعةالملفات بين الإقبال والإحجام في باقي السنوات نظرا للإجراءات الإدارية المعقدة التي تواجه الشاب.

المؤشر الثاني: حصيلة تطور الموئسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلال الفترة (2010 –2018)

الجدول رقم (2–5): تطور المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة للفترة (2010-2018):[1]

السنوات	الحصيلة الولائية لعدد المؤسسات الممولة خلال الفترة 2010–2018		النسبة %
	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة	
2010	**778**	**401**	**51.54**
2011	**2710**	**720**	**26.56**
2012	**812**	**1362**	**167.73**
2013	**749**	**624**	**83.31**
2014	**908**	**643**	**70.81**
2015	**514**	**444**	**86.21**
2016	**65**	**274**	**420.53**
2017	**72**	**39**	**54.16**
2018	**185**	**70**	**37.83**
المجموع	6793	4577	67.37

المصدر: من إعداد الطالب: اعتماداعلى إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة.

ولمزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول السابق إلى الشكلين البيانين التالين:

[1] وثيقة الكترونية اكسل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع المسيلة.الملحق،رقم (3-8ص)،(58-63)

الشكل رقم(2– 3–1):الحصيلة الولائية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال الفترة (2010-2018)

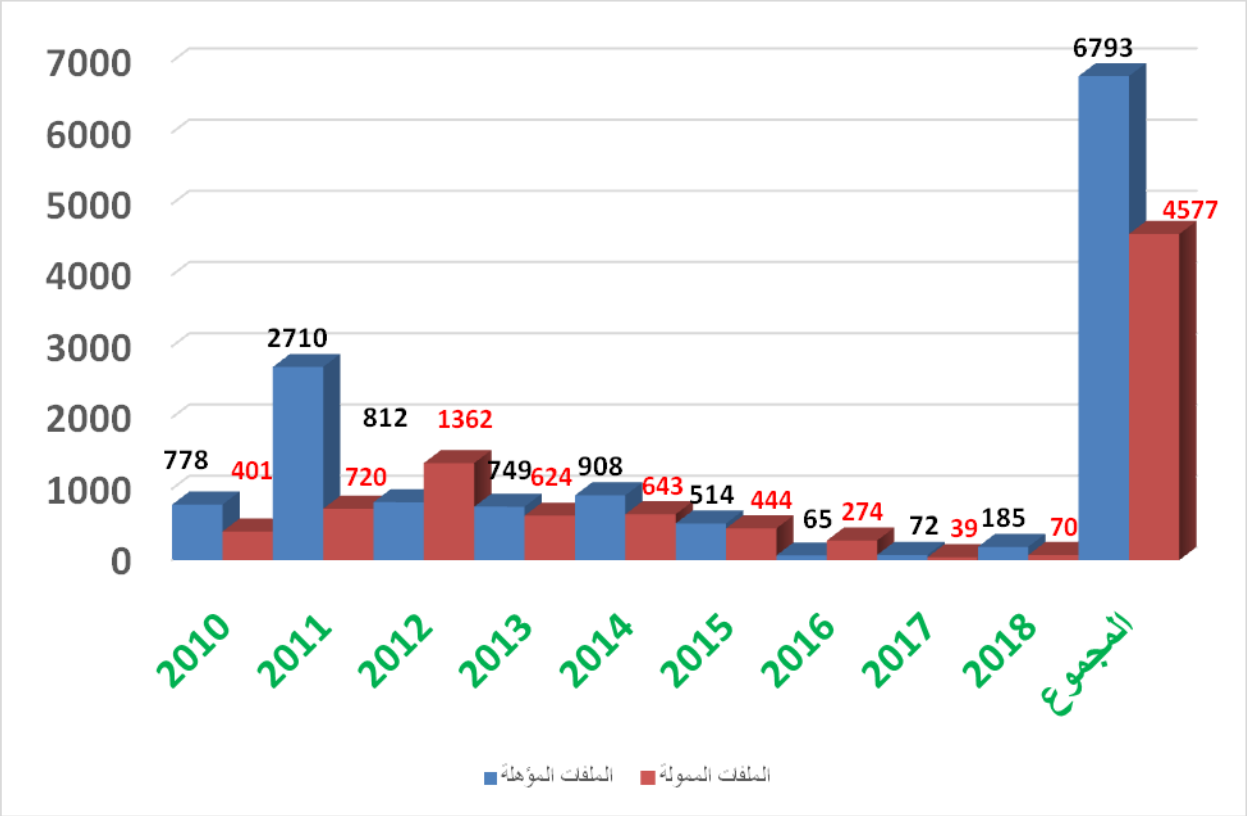

المصدر: منإعدادالطالباعتماداعلى بيانات الوكالة الوطنيةلدعموتشغيلالشباب

الشكل رقم :(2– 3–2):الحصيلة الولائية للنسب المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةالممولة خلال الفترة (2010-2018)

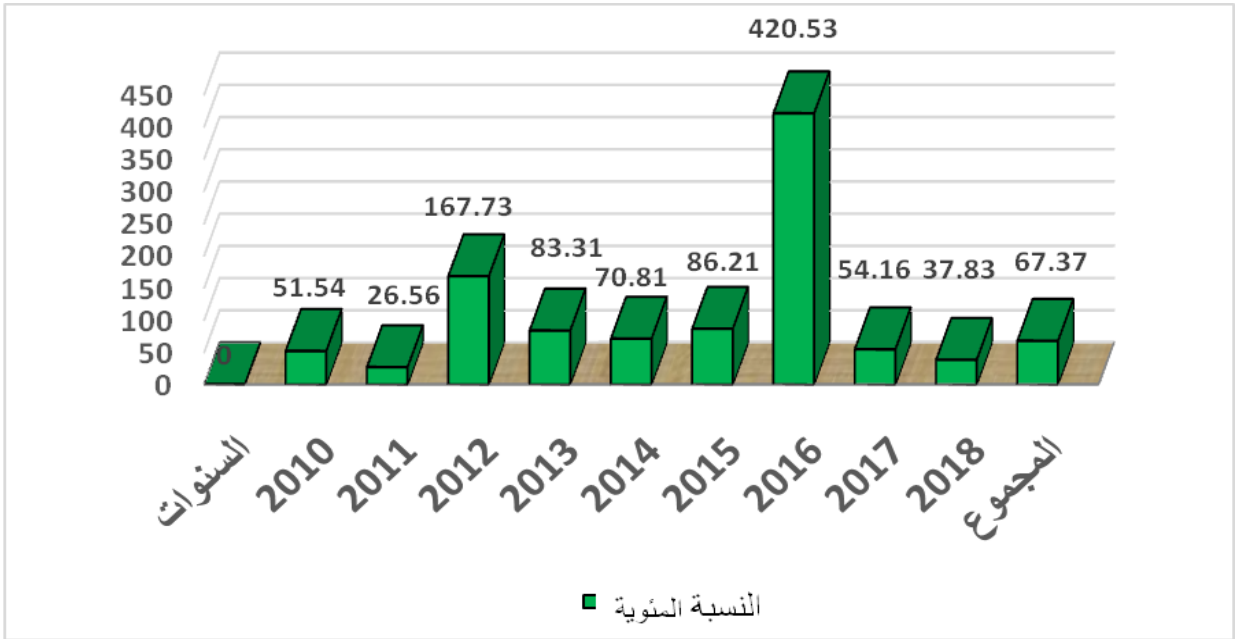

من خلال قراءتنا للجدول الموضح أعلاه والتمثيليين البيانين لمعطياته، نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة كان متزايدا في الفترة 2010- 2012 ،أين سجل أعلى عدد في سنة 2012 المقدر بك 1362مؤسسة ممولة بين صغيرة ومتوسطة أي بنسة167.73%،وهذا راجع إلى وعي الشباب بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية،إضافة إلى أسباب إدارية وسياسية،في حين شهدت مستويات مقبولة في السنوات 2013إلى 2015 وارتفاعا محسوسافي سنة 2016،وتراجعا ملحوظا في سنتي 2017و 2018 رغم العدد الهائل للملفات المودعة والمؤهلة،هذه التذبذبات ناتجة عن سياسة تجميد المشاريع أحيانا ورفع التجميد أخرى. كما تبين ذلك النسب المئوية الممثلة في التمثيل البياني رقم – 03-

المؤشر الثالث: الحصيلة الإجمالية للتمويل بصيغتيه الثنائي والثلاثي.

الجدول رقم (2– 6): تطور الحصيلة الإجمالية للتمويل الثنائي والثلاثيلولاية المسيلةخلالالفترة (2010-2018):[1]

السنوات	عدد المؤسسات ممولة	التمويل الثنائي	النسبة %	التمويل الثلاثي	النسبة %
2010	401	06	1.52	395	98.50
2011	720	10	1.41	710	98.61
2012	1362	38	2.87	1324	2197.
2013	624	18	2.97	606	97.12
2014	643	08	1.26	635	98.76
2015	444	02	0.45	442	99.55
2016	274	01	0.37	273	99.64
2017	39	03	8.33	36	92.31
2018	70	04	6.06	66	94.29
المجموع	4577	90	1.96	4487	98.03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم وتشغيلالشباب لولاية المسيلة.

وللمزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول السابقإلى الشكلين البيانين التالين:

[1] وثيقة الكترونية إكسل، مرجعسابق ،.الملحق،رقم (3-8ص)،(58-63)

الشكل رقم: (2-4-1) يبين تطور التمويل بصيغتيه. خلال الفترة (2010 -2018)

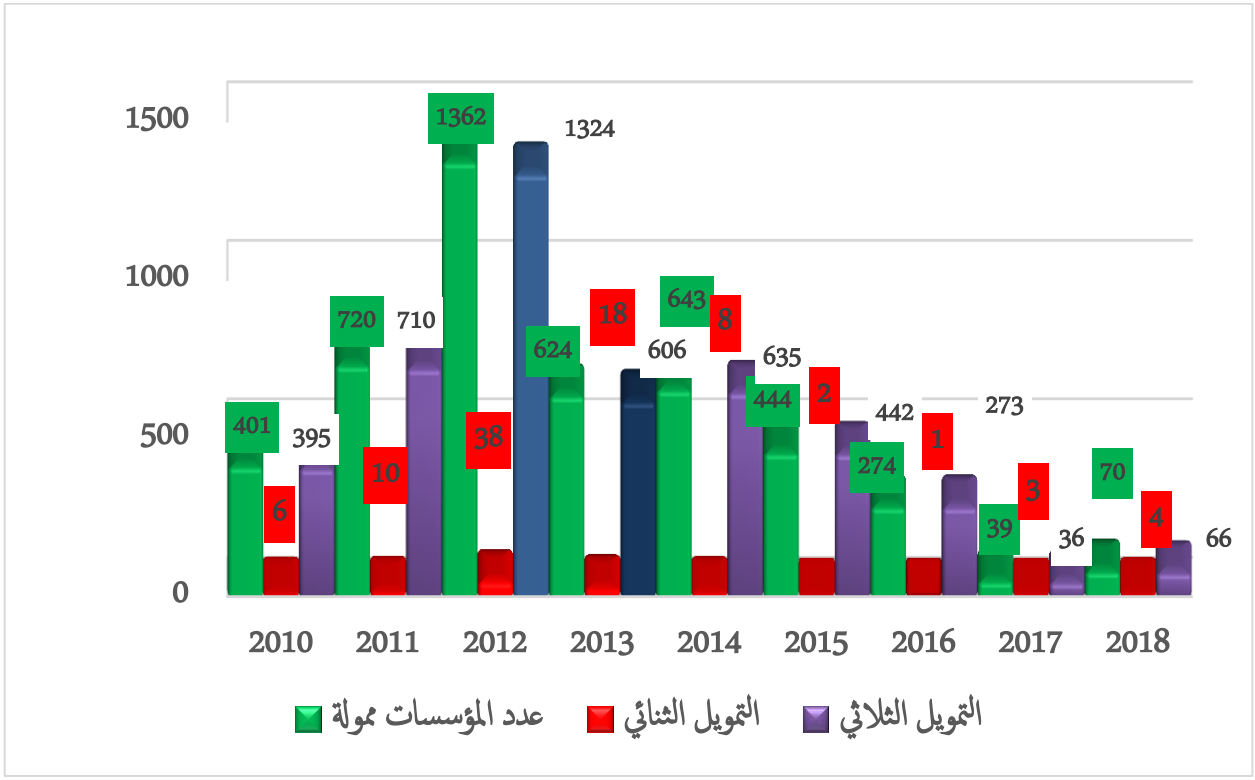

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الشكل رقم: (2-4-2): يبين نسبة تطور التمويل بصيغتيه. خلال الفترة (2010 -2018)

المصدر: منإعدادالطالباعتماداعلى بيانات الوكالةالوطنية لدعموتشغيلالشباب

نلاحظ من خلال التمثيل البياني (2-4-1)و(2- 4- 2)أن عدد الملفات الممولة بصيغةالثنائي والثلاثي سجلت ارتفاعاكبير في سنة 2012 حيث كان عدد الملفات التمويل الثنائي38ملفإي بنسبة 2.87%من إجمالي الملفات الممولة، وعدد ملفات التمويل الثلاثي1324ملف عن طريق إل: بنك إي بنسبة97.21%، كما أن القراءة الإحصائية تبين أن هناك إقبال مرتفع للتمويل بصيغة الثلاثي، وهذا راجع إلى لجوء الشباب للمساهمة البنكية في التمويل.

المؤشر الرابع: عدد المؤسسات الممولة وعدد مناصب العمل المستحدثة حسب القطاعات خلال الفترة(2010-2018)

الجدول رقم (2-7):عددا لمؤسساتالصغيرة والمتوسطة الممولة ومناصب العمل المستحدثة (2010-2018)[1]

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
الصناعة	427	850
الأشغال العمومية	231	475
زراعة	657	1071
الخدمات	2988	4503
حرف	274	532
المجموع	4577	7472

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

ويمكن التوضيح من خلال ترجمة الجدول إلى الشكلين البيانين التالين:

الشكل رقم (2-5-1):يبين نسبةتوزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة (2010 -2018)

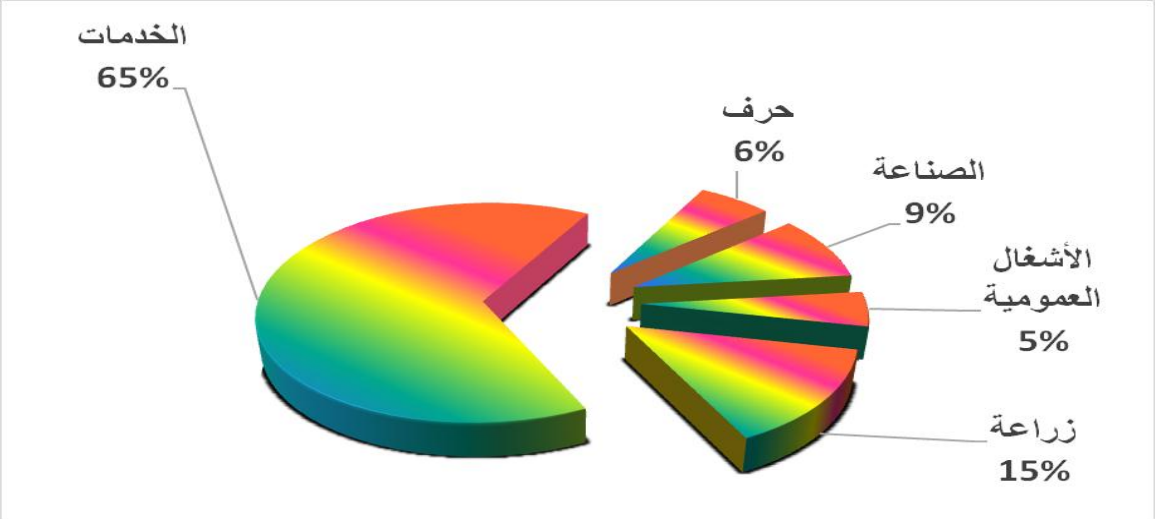

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

[1] وثيقة الكترونية إكسل، مرجع سابق،الملحق،الملحق،رقم (3-8ص)،(58-63)

الشكل رقم: (2-5-2):يبين نسبةتوزيعمناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010 -2018)

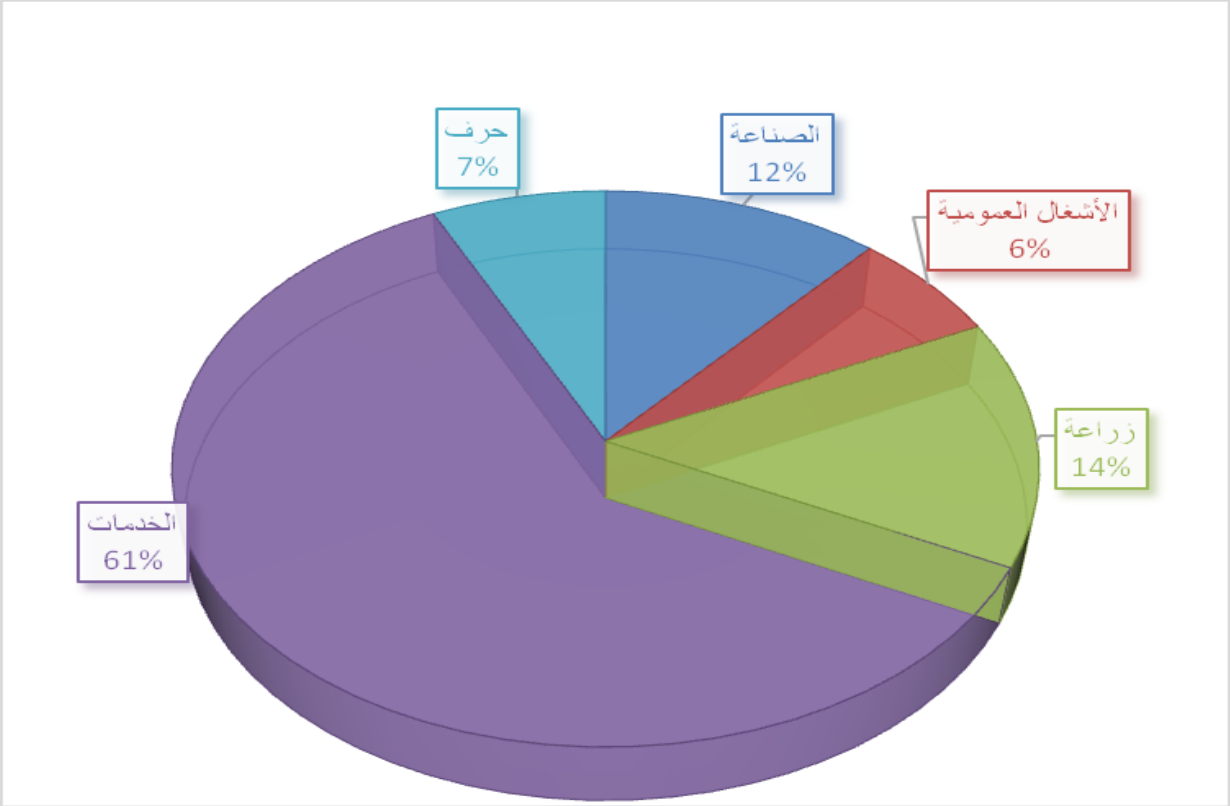

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

يتبين من الشكلين أن النشاط الأكثر تمويلا وتوجها للشباب هو قطاع الخدمات حيث تم تمويل حوالي 2988 ملفا بنسبة (65%)، مما أتاح فتح مناصب شغل في قطاع الخدمات بحوالي 4503 منصب شغل أي بنسبة 61% وعزوفهم عن النشاطات الأخرى، وهذا ما يوضح التوجه نحو النشاطات الخدماتية.

المؤشر الخامس: عدد المؤسسات الممولة حسب القطاعات في كل السنة خلال الفترة (2010-2018)

الجدول رقم :(2-8): عدد المؤسسات الممولة حسب القطاعات في كل السنة خلال الفترة (2010-2018)[1]

السنة / القطاع	صناعة	إشغال عمومية	زراعة	خدمات	حرفي	المجموع
2010	34	17	17	299	34	401
2011	34	37	30	588	31	720
2012	76	50	50	1147	39	1362
2013	95	30	75	382	42	624
2014	69	35	174	307	58	643
2015	72	23	160	149	40	444
2016	33	19	123	73	26	274
2017	1	9	13	13	3	39
2018	13	11	15	30	1	70
المجموع	427	231	657	2988	274	4577

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة .

ويمكن التوضيح من خلال ترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي:

[1] وثيقة الكترونية إكسل، مرجعسابق، الملحق،رقم (3-8ص)،(58-63)

الشكل رقم (2-6):يوضحالمشاريعالممولة حسب السنة والقطاعات خلال الفترة(2010-2018)

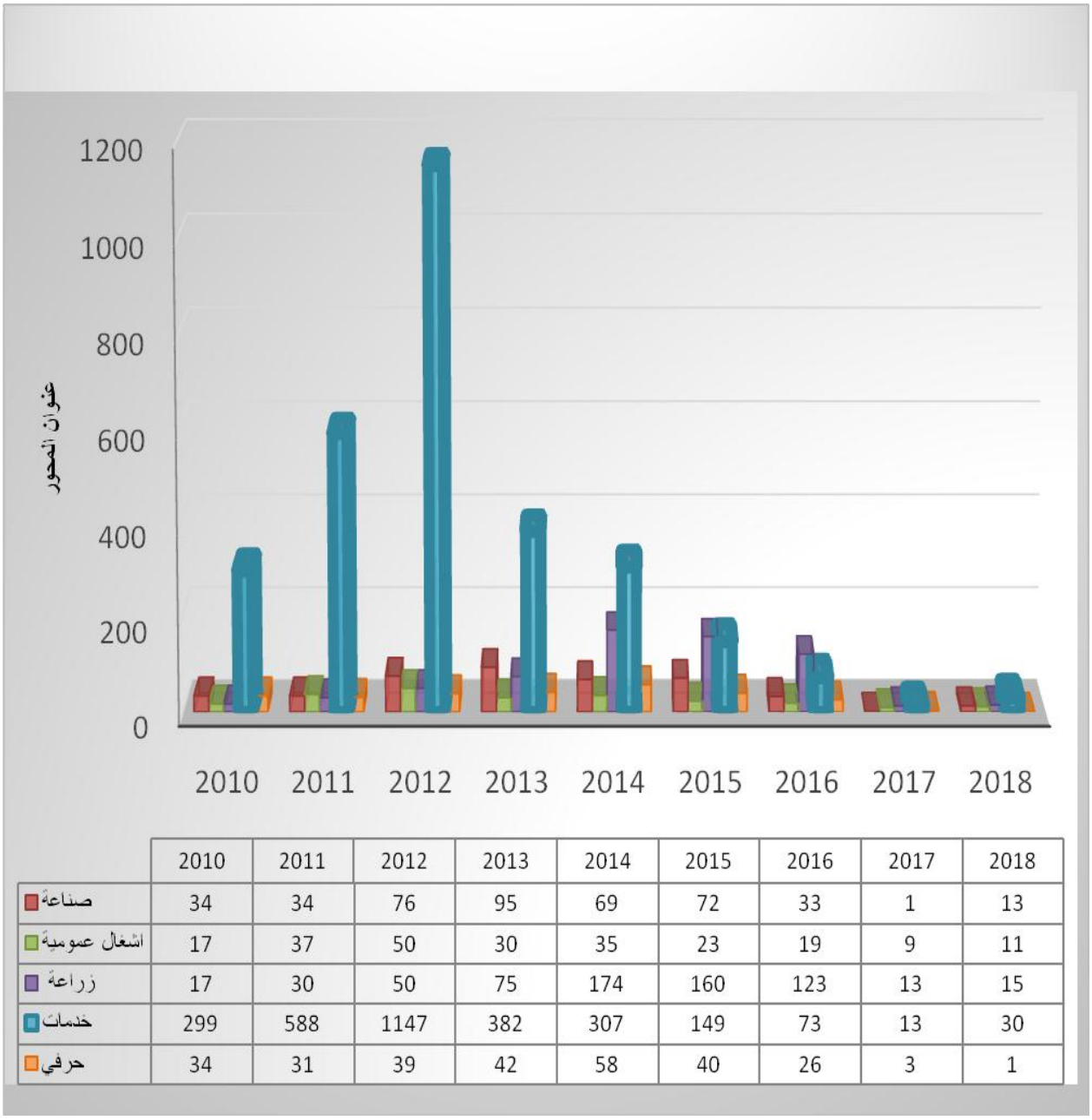

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صناعة	34	34	76	95	69	72	33	1	13
اشغال عمومية	17	37	50	30	35	23	19	9	11
زراعة	17	30	50	75	174	160	123	13	15
خدمات	299	588	1147	382	307	149	73	13	30
حرفي	34	31	39	42	58	40	26	3	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

كما سبق وان سجلنا في ملاحظاتنا للمؤشر الرابع أن معظم توجهات الشباب كانت نحو قطاع الخدمات، نفس الملاحظة نسجلها في هذا المؤشر حيث نرى أن في كل سنة تكون أكبر حصة من المشاريع الممولة تصب في قطاع الخدمات خاصة في 2012 إذ بلغ العدد 1147 مؤسسة، تليها باقي القطاعات بأعداد متفاوتة

المؤشر السادس: عددا لمؤسسات الممولة حسب الجنس والمستوى التعليمي لكل سنة من(2010–2018)

الجدول رقم (2–9):عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس والمستوى التعليمي لكل سنة من (2010 -2018)[1]

السنة/المستوى	ابتدئي		متوسط		ثانوي		تكوين مهني		جامعي		المجموع	
	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ
2010	37	01	215	14	80	10	22	02	16	04	370	31
2011	105	02	436	6	108	14	18	01	22	8	689	31
2012	181	06	819	25	192	19	43	04	49	24	1284	78
2013	62	02	346	15	62	6	90	4	25	12	585	39
2014	57	01	224	14	58	07	212	15	47	08	598	45
2015	32	01	74	05	24	06	237	15	36	14	403	41
2016	5	00	15	01	06	00	206	12	24	05	256	18
2017	00	00	01	00	00	00	19	04	14	01	34	5
2018	00	00	00	00	00	00	41	00	25	04	66	4
المجموع	479	13	2130	80	530	62	258	80	888	57	4285	292

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة .

ويمكن التوضيح من خلال ترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي:

[1] وثيقة الكترونية إكسل، مرجع سابق الملحق،رقم (9-11)، ص(64-66).

الشكل رقم(2-7):عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس و المستوى التعليمي خلال الفترة(2010 - 2018)

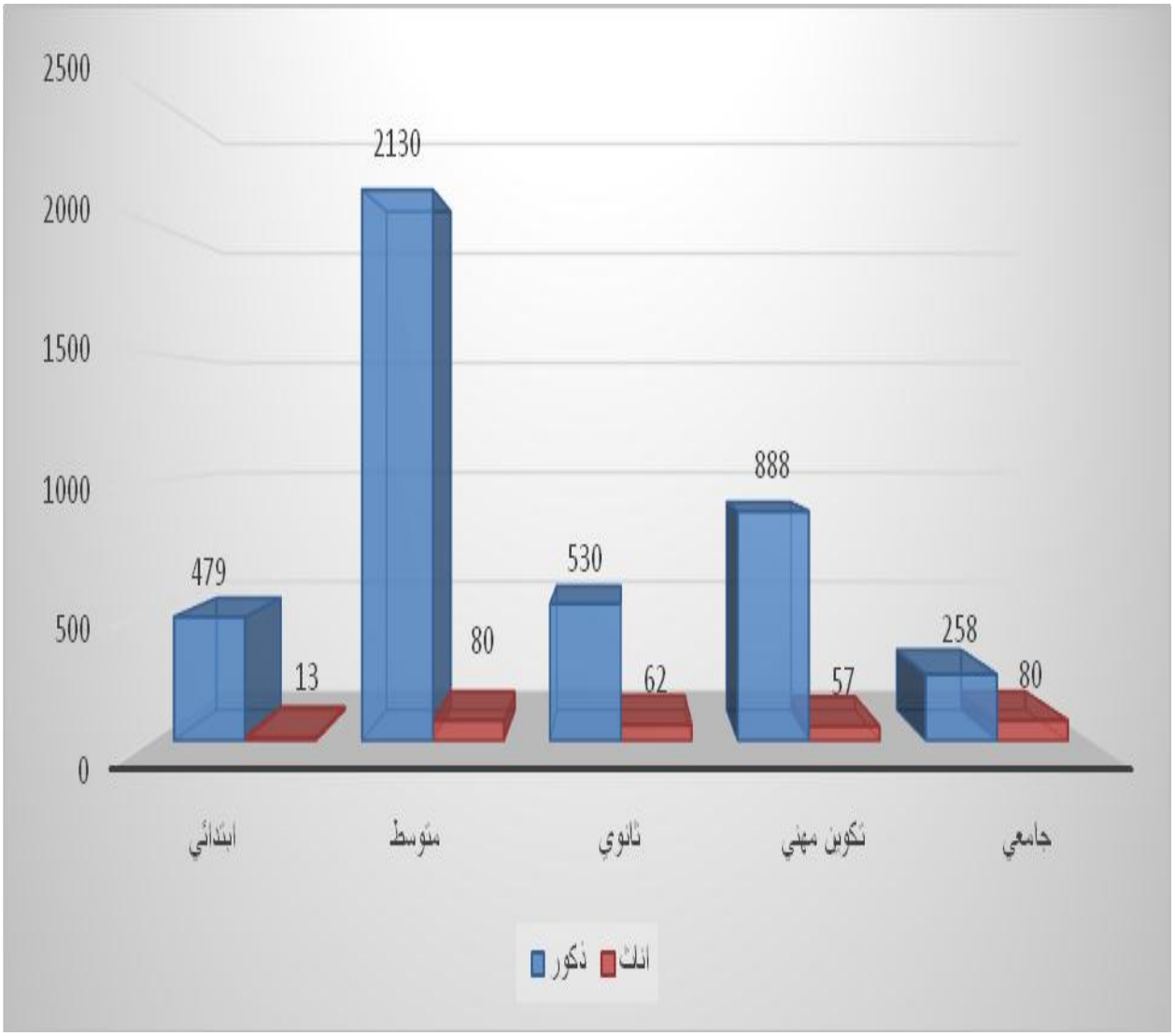

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

القراءة الإحصائية للجدول والتمثيل البياني توضح أن الفئة الأكثرإقبالالإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة هي فئة الذكور، دونإغفال فئة الإناث ولو أنها بإعداد ضئيلة، كما نلاحظ أن هؤلاء الشباب المقبلين على الاستثمار هم من ذوي المستوى التعليم المتوسط في المرتبة الأولى، يليها ذوو المستوى التعليم للتكوين المهني سواء ذكوراأو إناث، في حين نرى أن آخر مرتبة هي لذوي المستوى الجامعي كون هولاء قد يتحصلون على وظائف قارة.

المؤشر السابع:الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية لكل قطاع خلال الفترة (2010–2018)

جدول رقم(2–10–1): الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية لكل سنة حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2018)[1]

(1000دج)

السنة/القطاع	صناعة	إشغال عمومية	زراعة	خدمات	حرفي	المجموع
2010	***140 160,573***	***64 515,252***	***56 879,487***	***988 964,548***	***49 682,994***	***1 300 202,853***
2011	***166 992,446***	***141 489,235***	***134 737,464***	***1 844 609,891***	***61 661,758***	***2 349 490,794***
2012	***311 222,560***	***215 473,920***	***232 515,942***	***3 826 762,651***	***112 772,084***	***4 698 747,157***
2013	***447 126,826***	***136 149,357***	***363 450,155***	***1 374 521,445***	***101 501,524***	***2 422 749,306***
2014	***308 087,226***	***149 612,342***	***825 957,795***	***1 026 458,910***	***123 589,181***	***2 433 705,454***
2015	***313 895,251***	***130 232,878***	***806 072,770***	***513 175,059***	***93 833,447***	***1 857 209,405***
2016	***172 757,130***	***112 515,396***	***679 106,025***	***249 398,523***	***65 009,011***	***1 278 786,084***
2017	***8 214,356***	***58 466,028***	***83 014,423***	***50 791,273***	***7 520,655***	***208 006,735***
2018	***95 556,527***	***56 252,686***	***105 459,354***	***131 561,933***	***2 536,207***	***391 366,707***
المجموع	**1 964 012,90**	**1 064 707,09**	**3 287 193,42**	**10 006 244,23**	**618 106,86**	**16 940 264,50**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة

جدول رقم(2–10–2):الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية حسب صيغة التمويل لكل قطاع خلال الفترة (2010-2018)[2]

(1000دج)

القطاعات/ صيغة التمويل	التمويل الثلاثي	التمويل الثنائي
الصناعة	**1964012,894**	**43616,079**
إشغال عمومية	**1064707,093**	**5445,299**
فلاحة	**3287193,415**	**29506,203**
خدمات	**10006244,232**	**57264,590**
حرف	**630085,6250**	**244,605**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة

[1] وثيقة الكترونية إكسل، مرجع سابق،الملحق،رقم (3-8ص)،(58-63)

[2] وثيقة الكترونية إكسل، مرجع سابق،الملحق،رقم (3-8)ص (58-63)

الشكل رقم:(2–8) الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية حسب صيغة التمويل لكل قطاع خلال الفترة (2010-2018)

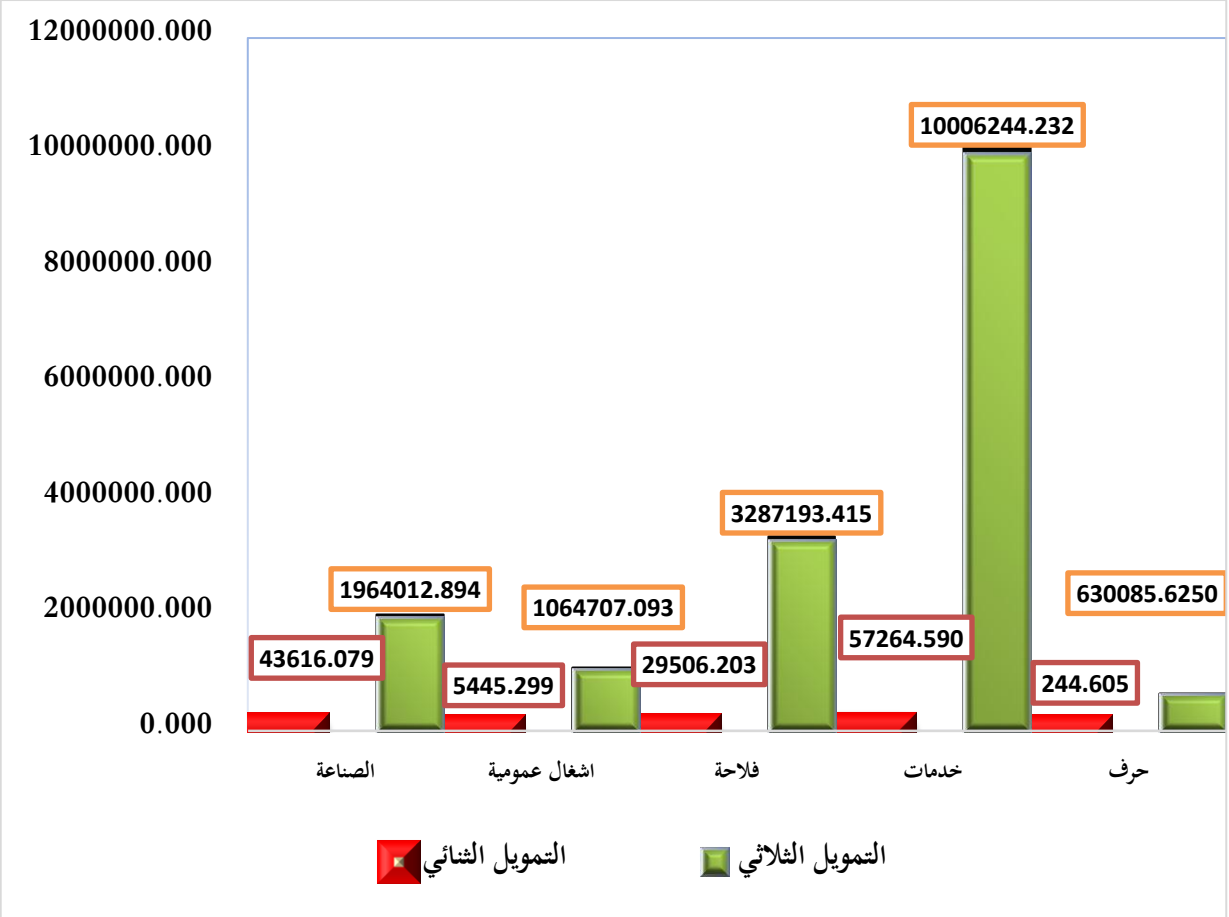

مصدر: من إعداد أللطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

القراءة الإحصائية للجدول والتمثيل البياني توضح أن القطاع الأكثر استفادة من التمويل هو قطاع الخدمات لأنها لأكثر توجها للشباب –كما لاحظنا في مؤشر سابق– كما أن اتجاههم كان نحو صيغة التمويل الثلاثي لما له من امتيازات وتسهيلات ،رغبة فبإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ,

المؤشر الثامن: عددالمؤسسات الممولة حسب الملحقات لكل سنة من 2010 –2018

جدول رقم(2–11): توزيعالحصة الإجمالية للمشاريع الممولة لكل سنة حسب الملحقات خلال الفترة 2010-2018[1]

السنة/ الملحقة	المسيلة	وبسعادة	مقرة
2010	189	47	45
2011	273	83	76
2012	502	100	219
2013	230	64	94
2014	189	57	92
2015	153	24	54
2016	78	47	42
2017	14	1	7
2018	21	6	6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة

الشكل رقم:(2–9) :توزيع الحصة الإجمالية للمشاريع الممولة لكل سنة حسب الملحقات خلال الفترة 2010-2018

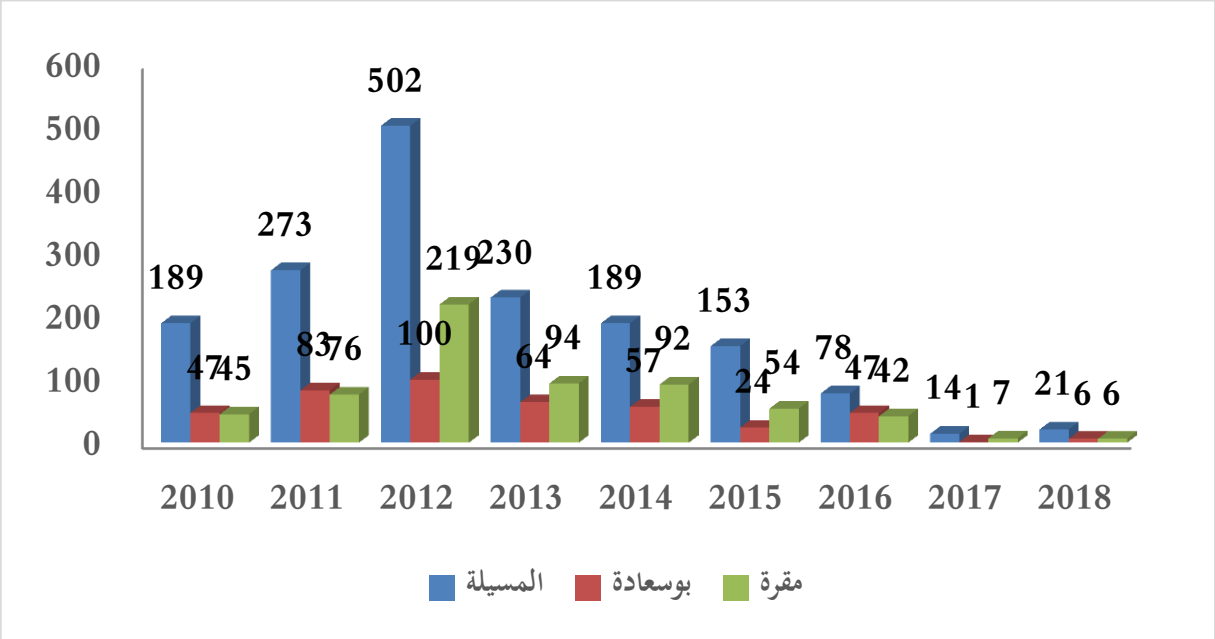

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

[1] وثيقة الكترونية إكسل، مرجع سابق،الملحق،رقم (14-12)، ص(69-67)

نلاحظ من خلال الأرقام المدونة على الجدول والتمثيل البياني لمعطياته أن ملحقة المسيلة سجلت المرتبة الأولى خلال كل سنوات الفترة المدروسة في الحصول على تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك راجع لأسباب عدة لعل أبرزها الكثافة السكانية بقلب الولاية وكذلك حاجة المدينة إلى توفر نشاطات خدماتي وهذا ما نراه يشهد رواجا كبيرا (قطاع الخدمات)حسب الأرقام المسجلة آنفا ناهيك عن وعي شباب المدينةلأسبابسوسي ولجية ،أما على هوامش وإطراف الولاية(ملحقتي وبسعادة ومقرة) فالإحصائيات سجلت أرقاما اقل ومرد كل ذلك إلى نقيض الأسباب السابقة

خاتمة الفصل :

قامت الجزائر باعتماد مجموعة من الآليات والأجهزة من أجل التخفيف من حدة البطالة. ومن أهم هذه الأجهزة نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والتي كان لها دور كبير في إنشاء وتمويل مشاريع الشباب على اختلاف صيغها وأنواعها. ومن خلال الوقوف على نتائج نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة، وبالرغم من الإمكانات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لإنشاء مثل هذه الموسوسات رغبة في تحقيق التنمية المحلية والحد من البطالة، تبقى الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونيةوإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة، وهذا سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض وتعقيداتها أو افتقار الشباب لروح المبادرة. كما أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة تواجهها عقبات علىغرار باقي ولايات الوطن ولكن يبقى مثل هذا الإجراء خطوة أولى من أجل تنمية محلية خاصة إذا شهد التسيير العقلاني والرشيد لهذه المؤسسات لأنه يجعلها تواجه العقبات التي تعترضها معتمدة على قدراتها الذاتية واستغلال طاقاتها المعطلة والمهمشة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لإحدى هيئات دعم وإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرضنا أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، إضافة إلى المهام والأهداف التي تسعى لتحقيقها مع ذكر أهم العوائق والمشاكل التي تواجهها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وهذه الهيئة التي سلطنا عليها الضوء هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع المسيلة– ودورها في إنشاء هذه المؤسسات محاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا:

ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

تم التوصل إلى النتائج التالية:

نلاحظ التذبذب المستمر لحصيلة التمويل على مستوى فرع وكالة المسيلة،حيث ارتفعت في السنوات الأولى من الفترة المدروسة وانخفضت وتراجعت في السنتين الأخيرتين من نفس الفترة .

–تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية المسيلة في تمويل المشاريع الاستثمارية وهي بذلك تخلق مناصب شغل للشباب وتعمل على تخفيض معدلات البطالة.

– تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة.

–تزايد عدد الشباب المستفيدين من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, حيث بلغ عدد الشباب المستفيدة ليصل إلى1362 شابافي سنة 2012.

–أن تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولاية المسيلة ينحصر على مشاريع الخدمات حيث أنه في حال إضافة المشاريع الإنتاجية الصناعية والفلاحة ستكون أكثر فعالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج السابقة والمناقشة تم ما يلي:

–أثبتت الدراسة أن تمويل وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة يكتسي أهمية بالغة لما تؤديه من وظيفة اقتصادية في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية ،وهذا سر الاهتمام بها **وبذلك تم إثبات الفرضية الأولى**.

– أثبتت الدراسة أن التمويل من العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات.**وبذلك تم إثبات الفرضية الثانية**.

– أثبتت الدراسة أن الوكالة لجأت إلى صيغة التمويل الثلاثي لإزالة العقبات التمويلية وتسهيل الإجراءات أمام الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات **وبذلك تم إثبات الفرضية الثالثة**.

–أثبتت الدراسة أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى ولاية المسيلة لعبت دورا في التنمية المحلية من خلال ارتفاع عدد الشباب المستفيد من مناصب الشغل بفضل إنشاء مؤسسات. **وبذلك تم إثبات الفرضية الرابعة**.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة: يمكن تقديم بعض الاقتراحات الآتية للقائمين على هذا المشروع والتي نأمل أن تحقق الهدف المنشود منها نذكرها فيما يلي:

– الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في مجال التمويل مثل إطلاق صيغة جديدة من القرض الحسن,تشبه صيغة المشاريع التأهيلية الموجودة في بعض الدول الغربية كفرنسا .

– إعطاء استقلالية أكثر للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال وضعها تحت إدارة رجال أكفاء،مما يساهم في رسم صورة ذهنية جيدة لدى المواطنين وما سيؤثر أيضا على زيادة التمويل.

– العمل على ترسيخ الشفافية والحوكمة في مؤسسات التمويل من خلال جعل الحسابات مكشوفة ودقيقة ،بهدف إقناع المواطنين بمصير الأموال التي يستفيدون منها.

– استثمار أموال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على أساس إنشاء مؤسسات استثمارية مدروسة بعناية .

–تحفيز الشباب المستثمرين والمقاولين وذلك من خلال التسهيلات الإدارية ورفع الضرائب عنهم والتخفيف منها.

– رفع كفاءة القوى البشرية العاملة في مؤسسات التمويل وتوظيف أشخاص معروفين بالاستقامة والنزاهة والتقوى والعلم والسمعة العريقة.

– العمل على تدريب الكوادر من النواحي المالية والإدارية والاقتصادية..

– وضع آلية تمكن الشباب من إعالة أنفسهم طوال حياتهم وفي الوقت نفسه تكوين قاعدة إنتاجية منهم.

– تحفيز النساء على ضرورة الاستثمار في مشاريعهم ضمن أموال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

– زيادة الاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية من أجل رفع القدرات الإنتاجية للولاية، والمساهمة في التنمية المحلية.

أفاق الدراسة:

من الصعب أن نلم بجميع جوانب الموضوع، وعليه نقترح المواضيع التالية,التي نراها على صلة بالموضوع؛

– دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشاريع الاستثمارية في ولاية المسيلة.

– مساهمات برامج واليات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دور القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للشباب.

– دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تحقيق التنمية المحلية .

المصادر و المراجع

المصادر والمراجع

المصادر:

- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة في 11سبتمبر1996

المراجع:

- حسن محمد إسماعيل : "التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،ط1، 1995
- سمير محمد عبد العزيز"التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية" الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997
- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 1،2008
- شوقي ناجي جودة ،مزهر شعبان العاني،حسين عليان،رشيد هيثم،علي حجازي، إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2010
- حمزة غربي ، دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد 06، 2018
- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر، بدون سنة نشر .

أطروحات دكتوراه :

- ياسين العايب ،إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري قسنطينة،2011.
- زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حالة ولاية أم البواقي"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012.
- الطاهر توايتية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ،2015
- سليمة هالم ،هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاديات إدارة الإعمال،جامعة بسكرة،2017

مذكرات ماجستير:

- الياس غقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر، بسكرة، .2009
- عمر بن جيمه ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بشار،مذكرة ماجستير جامعة تلمسان ، 2011
- سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ،دراسة حالة: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف– 2015.

مجلات اقتصادية:

- احمد بوسهمين ،الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية،مجلد02 ،العدد الاول2010.
- الطيب داودي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 11،2011.

– عفاف لومايزية، تفعيل دور أجهزة الدعم المالي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد 04، 2017

–عبد الرحمان ياسر ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،العدد الثالث،جوان 2018

ملتقيات ومداخلات:

– حمد عبد الحليم عمر،مداخلة بعنوان:"التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية"الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف،2003

–أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شاف، الجزائر، . 17–18 أفريل2006 ص337

– ناصر سليمان، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل ، المركز الجامعي غرداية، 2011.

– أمال بوسمينة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لدعم الصادرات في ظل التطورات الراهنة، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 13و 14نوفمبر، 2012

المراجع الالكترونية:

– الموقع الالكتروني للوكالة ANSEJ.

– وثائق الكترونية اكسل مقدمة من طرف الوكالة بالمسيلة.

الملاحق

وزارة العمل والتشغـــيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

1 –المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 –قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
3 –قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	% 29	%1	%70

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 2	% 70

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـــــ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافية :
قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.
قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

– تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
–الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
–الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب-في مرحلة استغلال المشروع

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
– عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

الملحق رقم 03 المؤسسات المنشأة بالتمويل الثنائي

2010 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	3	3	1	3,268.841	817.210	0
3	BTPH	1	1	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	1	0	0.000	0.000	0
5	Services	9	5	4	5,089.887	1,069.911	5
6	Artisanat	6	7	1	43.847	10.962	1
7	Total wilaya	19	17	6	8,402.575	1,898.083	6
8	Dont Femme	5	5	2	3,312.688	828.172	1

2011 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	2	1	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	1	1	1	1,785.361	446.340	1
4	Agriculture	3	3	2	19,589.030	5,484.928	2
5	Services	30	15	6	13,699.794	3,835.573	6
6	Artisanat	4	2	1	200.758	58.220	1
7	Total wilaya	40	22	10	35,274.943	9,825.061	10
8	Dont Femme	8	4	3	19,789.788	5,543.148	3

2012 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	4	3	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	3	1	1	1,802.618	522.759	1
4	Agriculture	0	0	1	9,917.173	2,776.808	1
5	Services	54	57	36	21,011.665	6,093.387	47
6	Artisanat	1	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	62	61	38	32,731.456	9,392.954	49
8	Dont Femme	28	30	18	16,799.603	4,772.715	21

المؤسسات المنشأة بالتمويل الثنائي

الملحق رقم 04

2013 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	1	2	3	19,916.068	5,604.796	3
3	BTPH	1	1	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	6	6	15	7,149.560	2,073.374	17
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	8	9	18	27,065.628	7,678.170	20
8	Dont Femme	2	2	8	4,553.107	1,320.402	10

2014 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	1	2,755.307	799.039	1
3	BTPH	0	1	1	1,857.320	538.622	1
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	3	2	6	1,953.385	566.480	8
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	3	3	8	6,566.012	1,904.141	10
8	Dont Femme	1	0	2	434.600	126.034	1

2015 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	2	17,675.863	4,949.241	3
3	BTPH	0	0	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	1	1	0	0.000	0.000	0
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	1	1	2	17,675.863	4,949.241	3
8	Dont Femme	1	1	1	9,986.172	2,796.128	1

mixte2016

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	1	0	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	2	2	1	123.590	35.841	1
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	3	2	1	123.590	35.841	1
8	Dont Femme	0	0	0	0.000	0.000	0

mixte2017

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	0	0	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	3	3	3	5,477.505	1,537.609	6
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	3	3	3	5,477.505	1,537.609	6
8	Dont Femme	0	0	0	0.000	0.000	0

mixte2018

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	1	0	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	6	5	4	2,759.204	800.169	12
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	7	5	4	2,759.204	800.169	12
8	Dont Femme	2	2	2	1,500.583	435.169	6

الملحق رقم06 المؤسسات المنشأة بالتمويل الثلاثي

année 2010

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	87	71	34	140,160.573	130
3	BTPH	66	52	17	64,515.252	52
4	Agriculture	37	23	17	56,879.487	41
5	Services	1106	535	299	988,964.548	667
6	Artisanat	114	97	34	49,682.994	106
7	Total wilaya	1410	778	401	1,300,202.853	996
8	Dont Femme	56	52	31	74,922.084	77

année 2011

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	466	190	34	166,992.446	103
3	BTPH	185	81	37	141,489.235	95
4	Agriculture	164	85	30	134,737.464	68
5	Services	8015	2231	588	1,844,609.891	1027
6	Artisanat	285	123	31	61,661.758	86
7	Total wilaya	9115	2710	720	2,349,490.794	1379
8	Dont Femme	283	106	31	123,988.730	71

année 2012

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	110	179	76	311,222.560	114
3	BTPH	17	53	50	215,473.920	67
4	Agriculture	37	86	50	232,515.942	66
5	Services	323	408	1147	3,826,762.651	1319
6	Artisanat	63	86	39	112,772.084	51
7	Total wilaya	550	812	1362	4,698,747.157	1617
8	Dont Femme	83	103	78	254,966.793	86

المؤسسات المنشأة بالتمويل الثلاثي

الملحق رقم07

année 2013

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	172	108	95	447,126.826	249
3	BTPH	36	26	30	136,149.357	77
4	Agriculture	265	206	75	363,450.155	170
5	Services	328	306	382	1,374,521.445	763
6	Artisanat	134	103	42	101,501.524	101
7	Total wilaya	935	749	624	2,422,749.306	1360
8	Dont Femme	81	60	39	125,065.561	70

année 2014

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	189	125	69	308,087.226	84
3	BTPH	51	46	35	149,612.342	38
4	Agriculture	400	294	174	825,957.795	197
5	Services	614	344	307	1,026,458.910	325
6	Artisanat	109	99	58	123,589.181	63
7	Total wilaya	1363	908	643	2,433,705.454	707
8	Dont Femme	83	59	45	150,206.619	46

ée 2015

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	79	56	72	313,895.251	119
3	BTPH	42	28	23	130,232.878	50
4	Agriculture	253	239	160	806,072.770	292
5	Services	196	143	149	513,175.059	195
6	Artisanat	58	48	40	93,833.447	72
7	Total wilaya	628	514	444	1,857,209.405	728
8	Dont Femme	40	39	41	143,746.523	63

الملحق رقم08 المؤسسات المنشأة بالتمويل الثلاثي

ée 2016

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	5	3	33	172,757.130	48,976.260	47
3	BTPH	26	25	19	112,515.396	31,743.140	31
4	Agriculture	7	8	123	679,106.025	192,438.925	164
5	Services	33	23	73	249,398.523	78,293.352	94
6	Artisanat	4	6	26	65,009.011	18,852.602	41
7	Total wilaya	75	65	274	1,278,786.084	370,304.279	377
8	Dont Femme	5	4	18	80,524.416	22,818.824	24

ée 2017

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	6	3	1	8,214.356	2,300.019	4
3	BTPH	14	11	9	58,466.028	16,427.081	29
4	Agriculture	50	34	13	83,014.423	23,319.393	29
5	Services	27	21	13	50,791.273	14,755.908	27
6	Artisanat	7	3	3	7,520.655	2,180.989	9
7	Total wilaya	104	72	39	208,006.735	58,983.390	98
8	Dont Femme	7	3	5	22,321.076	6,288.663	7

ée 2018

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	32	25	13	95,556.527	26,866.308	41
3	BTPH	17	10	11	56,252.686	15,866.344	36
4	Agriculture	123	102	15	105,459.354	29,647.084	44
5	Services	64	41	30	131,561.933	41,564.976	86
6	Artisanat	11	7	1	2,536.207	735.500	3
7	Total wilaya	247	185	70	391,366.707	114,680.212	210
8	Dont Femme	14	8	4	4,428.836	1,284.362	11

المؤسسات المنشأة حسب الجنس

الملحق رقم 09

MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE

Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

ANSEJ

Fiche Dossiers Financés Pa rapport le niveau d'instruction du gérant (H/F)

Du : 01/01/2010 Au : 31/12/2010

Niveau d'Instruction	Nombre Dossier (Gérant Femme)	Nombre Dossier (Gérant Homme)	Total
NON DÉFINI	0	0	0
PRIMAIRE	1	37	38
MOYEN	14	215	229
SECONDAIRE	10	80	90
UNIVERSITAIRE	4	16	20
FORMATION PROFESSIONNELI	2	22	24
Total	31	370	401

Fiche Dossiers Financés Pa rapport le niveau d'instruction du gérant (H/F)

Du : 01/01/2011 Au : 31/12/2011

Niveau d'Instruction	Nombre Dossier (Gérant Femme)	Nombre Dossier (Gérant Homme)	Total
NON DÉFINI	0	0	0
PRIMAIRE	2	105	107
MOYEN	6	436	442
SECONDAIRE	14	108	122
UNIVERSITAIRE	8	22	30
FORMATION PROFESSIONNELI	1	18	19
Total	31	689	720

Fiche Dossiers Financés Pa rapport le niveau d'instruction du gérant (H/F)

Du : 01/01/2012 Au : 31/12/2012

Niveau d'Instruction	Nombre Dossier (Gérant Femme)	Nombre Dossier (Gérant Homme)	Total
NON DÉFINI	0	0	0
PRIMAIRE	6	181	187
MOYEN	25	819	844
SECONDAIRE	19	192	211
UNIVERSITAIRE	24	49	73
FORMATION PROFESSIONNELI	4	43	47
Total	78	1284	1362

Fiche Dossiers Financés Pa rapport le niveau d'instruction du gérant (H/F)

Du : 01/01/2013 Au : 30/12/2013

Niveau d'Instruction	ssier (Gérant Femme	Nombre Dossier (Gérant Homme)	Total
NON DÉFINI	0	0	0
PRIMAIRE	2	62	64
MOYEN	15	346	361
SECONDAIRE	6	62	68
UNIVERSITAIRE	12	25	37
FORMATION PROFESSIONN	4	90	94
Total	39	585	624

Fiche Dossiers Financés Pa rapport le niveau d'instruction du gérant (H/F)

Du : 01/01/2014 Au : 31/12/2014

Niveau d'Instruction	ssier (Gérant Femme	Nombre Dossier (Gérant Homme)	Total
NON DÉFINI	0	0	0
PRIMAIRE	1	57	58
MOYEN	14	224	238
SECONDAIRE	7	58	65
UNIVERSITAIRE	8	47	55
FORMATION PROFESSIONN	15	212	227
Total	45	598	643

Fiche Dossiers Financés Pa rapport le niveau d'instruction du gérant (H/F)

Du : 01/01/2015 Au : 31/12/2015

Niveau d'Instruction	ssier (Gérant Femme	Nombre Dossier (Gérant Homme)	Total
NON DÉFINI	0	0	0
PRIMAIRE	1	32	33
MOYEN	5	74	79
SECONDAIRE	6	24	30
UNIVERSITAIRE	14	36	50
FORMATION PROFESSIONN	15	237	252
Total	41	403	444

المؤسسات المنشأة حسب الجنس — الملحق رقم 11

Fiche Dossiers Financés Pa rapport le niveau d'instruction du gérant (H/F)

Du : 01/01/2016 Au : 31/12/2016

Niveau d'Instruction	ssier (Gérant Femme)	Nombre Dossier (Gérant Homme)	Total
NON DÉFINI	0	0	0
PRIMAIRE	0	5	5
MOYEN	1	15	16
SECONDAIRE	0	6	6
UNIVERSITAIRE	5	24	29
FORMATION PROFESSIONN	12	206	218
Total	18	256	274

le niveau d'instruction du gérant (H/F)

Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Niveau d'Instruction	ssier (Gérant Femme)	Nombre Dossier (Gérant Homme)	Total
NON DÉFINI	0	0	0
PRIMAIRE	0	0	0
MOYEN	0	1	1
SECONDAIRE	0	0	0
UNIVERSITAIRE	1	14	15
FORMATION PROFESSIONN	4	19	23
Total	5	34	39

le niveau d'instruction du gérant (H/F)

8 Au : 31/12/2018

Niveau d'Instruction	ssier (Gérant Femme)	Nombre Dossier (Gérant Homme)	Total
NON DÉFINI	0	0	0
PRIMAIRE	0	0	0
MOYEN	0	0	0
SECONDAIRE	0	0	0
UNIVERSITAIRE	4	25	29
FORMATION PROFESSIONNELLI	0	41	41
Total	4	66	70

الملحق رقم12 المؤسسات المنشأة عبر بلديات الولاية

2010			2011			2012		
C._C	N._C	N. de d. F	C._C	N._C	N. de d	C._C	N._C	N. de d. F
2801	M'SILA	189	2801	M'SILA	273	2801	M'SILA	502
2802	MAADID	5	2802	MAADID	14	2802	MAADID	32
2803	HAMMAM DHALAA	17	2803	HAMMAM DHALAA	38	2803	HAMMAM DHALAA	74
2804	OULED DERRADJ	11	2804	OULED DERRADJ	26	2804	OULED DERRADJ	40
2805	TARMOUNT	5	2805	TARMOUNT	8	2805	TARMOUNT	31
2806	M'TARFA	9	2806	M'TARFA	19	2806	M'TARFA	24
2808	M'CIF	4	2807	KHOUBANA	10	2807	KHOUBANA	9
2809	CHELLAL	4	2808	M'CIF	5	2808	M'CIF	18
2810	OULED MADHI	8	2809	CHELLAL	8	2809	CHELLAL	12
2811	MAGRA	7	2810	OULED MADHI	14	2810	OULED MADHI	31
2812	BERHOUM	9	2811	MAGRA	5	2811	MAGRA	35
2813	AIN KHADRA	27	2812	BERHOUM	18	2812	BERHOUM	40
2814	OULED ADDI GUEBALA	9	2813	AIN KHADRA	49	2813	AIN KHADRA	125
2815	BELAIBA	2	2814	OULED ADDI GUEBAI	18	2814	OULED ADDI GUEBAL	38
2816	SIDI AISSA	9	2815	BELAIBA	4	2815	BELAIBA	19
2817	AIN EL HADJEL	1	2816	SIDI AISSA	28	2816	SIDI AISSA	34
2818	SIDI HADJERES	1	2817	AIN EL HADJEL	5	2817	AIN EL HADJEL	11
2820	BOU SAADA	47	2818	SIDI HADJERES	4	2818	SIDI HADJERES	5
2821	OULED SIDI BRAHIM	1	2819	OUANOUGHA	9	2819	OUANOUGHA	12
2822	SIDI AMEUR	1	2820	BOU SAADA	83	2820	BOU SAADA	100
2824	BEN SROUR	5	2821	OULED SIDI BRAHIM	7	2821	OULED SIDI BRAHIM	13
2825	OULED SLIMANE	1	2823	TAMSA	1	2822	SIDI AMEUR	3
2827	EL HAMEL	1	2824	BEN SROUR	10	2824	BEN SROUR	19
2828	OULED MANSOUR	3	2827	EL HAMEL	3	2825	OULED SLIMANE	1
2829	MAARIF	4	2828	OULED MANSOUR	5	2826	EL HOUAMED	7
2832	KHETTOUTI SED-DJIR	1	2829	MAARIF	8	2827	EL HAMEL	3
2833	ZARZOUR	1	2831	BOUTI SAYAH	3	2828	OULED MANSOUR	15
2834	OUED CHAIR	2	2832	KHETTOUTI SED-DJI	1	2829	MAARIF	30
2837	AIN FARES	1	2833	ZARZOUR	3	2830	DEHAHNA	4
2840	SOUAMAA	7	2834	OUED CHAIR	2	2831	BOUTI SAYAH	2
2841	AIN EL MELH	5	2835	BENZOUH	1	2832	KHETTOUTI SED-DJI	6
2842	MEDJEDEL	1	2838	SIDI M'HAMED	1	2833	ZARZOUR	3
2843	SLIM	1	2840	SOUAMAA	26	2834	OUED CHAIR	3
2845	BENI ILMANE	1	2841	AIN EL MELH	4	2835	BENZOUH	3
2847	DJEBEL MESSAAD	1	2844	AIN ERRICH	1	2836	BIR FODA	2
		401	2845	BENI ILMANE	3	2839	OULED ATIA	1
			2846	OULTENE	1	2840	SOUAMAA	34
			2847	DJEBEL MESSAAD	2	2841	AIN EL MELH	11
					720	2843	SLIM	1
						2844	AIN ERRICH	1
						2845	BENI ILMANE	6
						2847	DJEBEL MESSAAD	2
								1362

2013			2014			2015		
C._C	N._C	N. de d. F	C._C	N._C	N. de d. F	C._C	N._C	N. de d. F
2801	M'SILA	230	2801	M'SILA	189	2801	M'SILA	153
2802	MAADID	11	2802	MAADID	17	2802	MAADID	3
2803	HAMMAM DHALAA	29	2803	HAMMAM DHALAA	32	2803	HAMMAM DHALAA	19
2804	OULED DERRADJ	14	2804	OULED DERRADJ	19	2804	OULED DERRADJ	13
2805	TARMOUNT	10	2805	TARMOUNT	4	2805	TARMOUNT	5
2806	M'TARFA	9	2806	M'TARFA	17	2806	M'TARFA	10
2807	KHOUBANA	3	2807	KHOUBANA	6	2807	KHOUBANA	2
2808	M'CIF	12	2808	M'CIF	18	2808	M'CIF	17
2809	CHELLAL	7	2809	CHELLAL	11	2809	CHELLAL	6
2810	OULED	13	2810	OULED MADHI	38	2810	OULED MADHI	21
2811	MAGRA	28	2811	MAGRA	40	2811	MAGRA	20
2812	BERHOUM	16	2812	BERHOUM	16	2812	BERHOUM	10
2813	AIN KHADRA	41	2813	AIN KHADRA	21	2813	AIN KHADRA	20
2814	OULED ADDI	23	2814	OULED ADDI	12	2814	OULED ADDI	7
2815	BELAIBA	9	2815	BELAIBA	15	2815	BELAIBA	4
2816	SIDI AISSA	17	2816	SIDI AISSA	9	2816	SIDI AISSA	9
2817	AIN EL hejl	6	2817	AIN EL HADJEL	5	2817	AIN EL HADJEL	7
2818	SIDI haj	4	2819	OUANOUGHA	7	2818	SIDI HADJERES	4
2819	OUANOUGHA	8	2820	BOU SAADA	57	2819	OUANOUGHA	7
2820	BOU SAADA	64	2821	OULED SIDI b	6	2820	BOU SAADA	24
2821	OULED SIDI	5	2823	TAMSA	2	2821	OULED SIDI	2
2822	SIDI AMEUR	4	2824	BEN SROUR	15	2822	SIDI AMEUR	3
2824	BEN SROUR	9	2826	EL HOUAMED	3	2823	TAMSA	3
2825	OULED s	2	2827	EL HAMEL	2	2824	BEN SROUR	9
2826	EL HOUAMED	3	2828	OULED manser	6	2825	OULED SLIMANE	2
2827	EL HAMEL	1	2829	MAARIF	28	2826	EL HOUAMED	13
2828	OULED manse	4	2830	DEHAHNA	2	2827	EL HAMEL	1
2829	MAARIF	8	2832	KHETTOUTI SED-DJIR	6	2828	OULED MANSOUR	9
2830	DEHAHNA	3	2833	ZARZOUR	4	2829	MAARIF	14
2831	BOUTI SAYAH	1	2834	OUED CHAIR	7	2830	DEHAHNA	4
2832	KHETTOUTI SED-DJIR	1	2838	SIDI M'HAMED	3	2831	BOUTI SAYAH	1
2833	ZARZOUR	1	2840	SOUAMAA	9	2832	KHETTOUTI SED-DJIR	1
2834	OUED CHAIR	4	2841	AIN EL MELH	4	2833	ZARZOUR	3
2835	BENZOUH	3	2842	MEDJEDEL	1	2834	OUED CHAIR	3
2838	SIDI M'HAMED	3	2843	SLIM	3	2838	SIDI M'HAMED	1
2840	SOUAMAA	9	2844	AIN ERRICH	1	2839	OULED ATIA	1
2841	AIN EL MELH	4	2845	BENI ILMANE	1	2840	SOUAMAA	4
2842	MEDJEDEL	2	2846	OULTENE	4	28	AIN EL MELH	2
2844	AIN ERRICH	1	2847	DJEBEL MESSAAD	3	2844	AIN ERRICH	1
2845	BENI ILMANE	2			643	2845	BENI ILMANE	1
		624				2846	OULTENE	1
						2847	DJEBEL MESSAAD	4
								444

2016			2017			2018		
C._C	N._C	N. de d	C._C	N._C	N. de d. I	C._C	N._C	N. de d. F
2801	M'SILA	78	2801	M'SILA	14	2801	M'SILA	21
2803	HAMMAM DHALAA	16	2803	HAMMAM DHALAA	3	2802	MAADID	2
2804	OULED DERRADJ	4	2804	OULED DERRADJ	1	2803	HAMMAM DHALAA	12
2805	TARMOUNT	6	2806	M'TARFA	3	2804	OULED DERRADJ	1
2806	M'TARFA	4	2808	M'CIF	1	2805	TARMOUNT	4
2807	KHOUBANA	1	2809	CHELLAL	1	2806	M'TARFA	3
2808	M'CIF	5	2810	OULED MADHI	1	2809	CHELLAL	2
2809	CHELLAL	5	2811	MAGRA	1	2811	MAGRA	1
2810	OULED MADHI	15	2813	AIN KHADRA	5	2812	BERHOUM	2
2811	MAGRA	12	2815	BELAIBA	1	2813	AIN KHADRA	3
2812	BERHOUM	9	2817	AIN EL HADJEL	2	2814	OULED ADDI GUEBA	1
2813	AIN KHADRA	18	2820	BOU SAADA	1	2816	SIDI AISSA	2
2814	OULED ADDI GUEBAI	4	2827	EL HAMEL	1	2820	BOU SAADA	6
2815	BELAIBA	3	2832	KHETTOUTI SED-DJI	1	2824	BEN SROUR	1
2816	SIDI AISSA	6	2838	SIDI M'HAMED	2	2826	EL HOUAMED	1
2817	AIN EL HADJEL	3	2841	AIN EL MELH	1	2828	OULED MANSOUR	2
2819	OUANOUGHA	2			39	2829	MAARIF	2
2820	BOU SAADA	14				2841	AIN EL MELH	1
2821	OULED SIDI BRAHIM	5				2843	SLIM	1
2822	SIDI AMEUR	1				2844	AIN ERRICH	2
2824	BEN SROUR	6						70
2825	OULED SLIMANE	1						
2826	EL HOUAMED	4						
2828	OULED MANSOUR	3						
2829	MAARIF	15						
2830	DEHAHNA	3						
2831	BOUTI SAYAH	1						
2832	KHETTOUTI SED-DJIF	4						
2833	ZARZOUR	2						
2834	OUED CHAIR	1						
2838	SIDI M'HAMED	6						
2840	SOUAMAA	7						
2841	AIN EL MELH	1						
2843	SLIM	2						
2844	AIN ERRICH	3						
2845	BENI ILMANE	1						
2846	OULTENE	1						
2847	DJEBEL MESSAAD	2						
		274						

ملخص:

هدفت هذه الدراسة التي قمنا بها إلى التعرف على السياسة التي انتهجتها الجزائر في الميدان الاقتصادي في ظل الرهانات والتحديات العالمية و توجهها نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في التنمية المستدامة ودورها المحوري في الإنتاج والتخفيض من حدة البطالة وهذا ما أدى إلى إنشاء العديد من الهيئات الداعمة لها، من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،والدور الذي تؤديه في إنشاء وتمويل هذه المؤسسات وتوسعها بتكوين فروع لها عبر الولايات ومنها فرع ولاية المسيلة- محل الدراسة- وذلك تحقيقا للتنمية المحلية ، وتشجيع الشباب البطال واستغلالا لليد العاملة في مختلف القطاعات، كما تم توضيح أشكال الدعم المالي المقترحة والمقدمة من طرف الوكالة بدء بالتعرف على هذا الجهاز وإستراتيجية عمله وصولا إلى النتائج التي حققها على مستوى الولاية وكذا مرافقة وتكوين الشباب حاملي هذه المشاريع لمواجهة الصعوبات التي غالبا ما تواجهها هذه المؤسسات في مشوارها الاقتصادي، كما تطرقت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بالوكالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في هذا الإطار وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

الكلمات المفتاحية :إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، صيغ التمويل.

Abstract:

This study aims at identifying the policy adopted by Algeria in the economic field in the light of the global challenges and towards small and medium enterprises because of its importance in making sustainable development and its vital role in the production and the reduction of unemployment. This led to the establishment of many of its supporting bodies; including the National Agency for Youth Employment Support and the role it plays in the establishment and financing of these institutions and their expansion through the formation of branches across the states; including the branch of the State of M'sila the place where the study was made. In order to achieve local development and to encourage young people and exploitation of the Working hand in different sectors, and also to clarify the forms of financial support proposed and provided by the Agency which began to identify this body and its strategy to reach the results achieved at the level of the state and the accompaniment and composition of youth carriers of these projects to face the difficulties that often stand as obstacles. These institutions Provide a collection of statistics on the Agency and the small and medium enterprises that were established in this framework in order to reach the percentage of actual contribution to the creation of jobs and to the limitation of unemployment.

Keywords: Establishment of small and medium enterprises, National Agency for Youth Employment Support, funding formats